الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـم العالـي و البحـث العلمـي

جامعـة عبـد الحميـد بن باديـس – مستغانـم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسـم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

تقييم برنامج وكالات دعم المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي

دراسة قياسية الصندوق الوطني للتامين على البطالة 2005-2015

مقدمة من طرف الطالب: تحت إشراف الأستاذ:

بلقديم حبيب د. بلقاسم أمحمد

أعضاء لجنة المناقشة :

1-الدكتور بوبكر محمد	أستاذ محاضر أ	رئيسا
2- الدكتور بلقاسم امحمد مقررا	أستاذ محاضر أ	مشرفا
3- الدكتور لحمر عباس	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنـة الجامعيـة : 2017/2016

مقدمـة :

مخاطرالعولمة علينا:

يظن كثيرٌمن الناس أن العولمةهي التقدُّم والرُّقي والانفتاح الاقتصادي،ومع أنّ مفهوم العولمة لا يقتصر على الجانب الاقتصادي ، بل يشمل الجوانب الاجتماعية و البيئية ، و الثقافية ، و السياسية ، إلاّ أنّ الجانب الاقتصادي هوأبرز مظاهر العولمة ،فهي إذًامصطلح يعني: جعل العالَم عالمًا واحدًا ، موَجهًا تَوْجِيهًا واحدًا في إطار حضارة واحدة ، ويرتكزمفهومُ العولمة على التقدُّم الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتيَّة، بالإضافة إلى الروابط المتزايدة على كافة الأصعدة على الساحة الدولية المعاصرة؛ يقول الرئيس الأمريكي السابق كلينتون: "ليست العولمة مجرد قضية اقتصادية، بل يجب النظر إلى أهمية مسائل البيئة والتربية و الصحَّة.

والعولمة في الأصل هي:

السيطرة على العالم، وجعله في نسق واحد، وذكر توماس فريد مان أن العولمة الحالية نوع من الهيمنة الأمريكية، والعولَمة لها تأثير كبير على حياتنا الدينية و الاجتماعية و الثقافية، فالعولمة تعني بالضرورة: اختراقا لبنْيةالثقافية المحلية، وتفاقم مخاطرالاستلا والغزو والاستعمار الثقافي ، بل مخاطرمَحْوالهُوية ونزع الخصوصية لشخصية التي مازالت الأمم تضحِّي بالأرواح في سبيل الحفاظ عليها.

فالذي نشاهده اليوم في ظلّ هذا النظام الجديد،والتبشيربالعولمة: دولٌ تفكَّكَت كما يحدث الآن في أفغانستان، والصومال، والعراق، والسودان ومذابح ضد الإنسان بشكْل عام، والمسلم بشكل خاصٍّ، وارتكب تدون تحقيق دولي، وكما حدث في البوسنة و الهرسك في قلب أوروبا، وما حدث في كوسوفا، وكما حدث في رواندا؛ حيث أُبِيد أكثر من نصف مليون مواطن، دون أن تُحَرِّك القوى المهيمنة ساكنًا، ومن هذا الباب سوف أكشف بعض مخاطِرالعولمةعلى حياتنا اليومية والدينية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية،

وأسال الله أن يوفقن فيماجمعْت وكتبْتُ.

مخاطرالعولمة على الجانب الديني:

1- التشكيك وخَلْخَلة المعتَقَدات الدِّينية، وطمْس المقدَّسات لدى الشعوب المسلمة لصالح الفكرالمادي اللاديني الغربي، أوإحلال الفلْسفةالمادية الغربية محل العقيدة الإسلامية، وإضعاف عقيدةالولاءوالبراء، والحب والبغض في الله، وإن استمرار مشاهدة الحياة الغربية، وإبراز زعماء الشرق والغرب داخل بيوتنا مع ذِكْر أعمالهم وقوتهم وسيطرتهم على غيرهم، والاستمرارفي عرض التمثيليات والمسلسلات المترجمة والرومانسية- سيخفف ويضعف ويكسر الحاجز الشعوري بقوة الإسلام، ويرسخ هيمنة الغرْب، فمع كثرة المساس يقل الإحساس.

2- تقليد النصارى في عقيدتهم، وذل كباكتسا بكثير من عاداتهم المحرَّمة و غيرالمناسبة، والتير بما تقْدح في عقيدة المسلم وهولايعلم؛ كالانحناء،والتشبه بالنساء، ولبس القلائد و الصلبان، وإقامة الأعياد العامة والخاصة، وهذا واضح ومنتشر بين الشباب في أشكالِهم وملابسهم.

3- نشْر الكفر والإلحاد؛ حيث إن كثيرًا من شعوب تلك الدول لايؤمن ونبدي ولا يعترفون بعقيدة سماوية، فلا حرج عنده مإذا نشروا أفلامًا تدعو بطريقة أو بأخر بل تعلم السحروالشعوذة والكهانة التي يقحمونها في بعض ألعابهم وقتالِهم.

4- استبعادالإسلام وإقصاؤه عن الحكم والتشريع، وعن التربية والأخلاق، وإفساح المجال للنظم والقوانين والقيَم الغربية المستمدة من الفلسفةالمادية والعلمانية البرجماتيَّة.

5- تحويل المناسبات الدينية إلى مناسبات استهلاكية، وذلك بتفْريغها من القِيَم والغايات الإيمانية إلى قيَم السوق الاستهلاكية،فعلى سبيل المثال: استطاع التقدم العلمي والتقني الحديث أن يحوّل

شهررمضان (شهرالصوم والعبادة والقرآن)، وعيد الفطر خاصة، من مناسبة دينية إلى مناسبة استهلاكية.

6- انتشرت الجمعيات الأهلية المدعومة غربيًّا، التي تقوم بمحاربة الهُوية الثقافية الإسلامية، وإثارة الشبَه والشكوك حول النظُم والتشريعات الإسلامية، وخاصة في مايتعلق بالعلاقة بين المرأة والرجل وقضايا المرأةالمسلمة، وتطالب بعضهاجهارًانهارًاالحكومات والمجالس البرلمانية إصدار القوانين وفق مواثيق الأمم المتحدة المتعلِّقة بحُقُوق الإنسان، بعيدًاعن النظُم والتشريعات الإسلامية.

مخاطرالعولمة في الجانب الاقتصادي:

7- السيطرةعلى رؤوس المال العربية، واستثماراتها في الغرب، فالعالم العربي الذي تتفاقم ديونه بمقدار (50) ألف دولار في الدقيقة الواحدة هونفسه الذي تبلغ حجم استثماراته في أوروبا وحدها (465) مليارد ولارعام 1995م،بعدأن كانت (670) مليارًاعام 1986م، فنتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتبعية النفسية للغرب؛ تصب هذه الأموال هناك لتدارحسب المنظومة الغربية.

8- الهيمنة الأمريكية على اقتصاديات العالم من خلال القضاء على سُلطة وقوة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي؛ بحيث تصبح الدولة تحت رحمة صندوق النقد الدولي، حين تستجد يد المعونة والمساعدة عبر بوابة القروض ذات الشروط المجحفة، وخاضعة لسيطرة الاحتكارات والشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاد الدول.

-9 - تركيزالثروة المالية في يد قلة من الناس أو قلة من الدول،فـ 358 مليارديرًا فالعالم يمتلكون ثروة تضاهيما يملكه أكثر من نصف سكان العالم،و20 % من دول العالم تستحوذعلى 85 % من الناتج العالمي الإجمالي،وعلى 84% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85% من المدخرات العالمية. إذًا؛نكتشف أنّ 5,19 % من الاستثمارالمباشر،و08 % من التجارةالدولية – تنْحَصِرفي منطقة منَ العالم يعيش فيها 82 % فقط من سكان العالم.

-10سيطرةالشركات العملاقةعمليًّاعلى الاقتصادالعالمي: إن خمس دول - الولايات المتحدةالأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا – تتوزَّع فيما بينها 172 شركة من أصل مائتي شركة من الشركات العالمية العملاقة.

11ضعاف قوة موارد الثروةالمالية العربية المتمثِّلة في النفط؛ حيث تم إضعاف أهميته كسلعة حينما تم استثناؤه من السلع التي تخضع لحرية التجارةالدولية – أسوة بتجارةالمعلومات – من تخفيض الضرائب والقيود الجمركية المفروضة عليه من الدول المستهلكة، فمازالت هذه الدول – وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية – ترفُض اعتبارالنفْط والمشتقات البتروكيماوية من السلع التي يجب تحريرها من القيود الجُمركية والضرائب الباهظة التي تفرضها الدول المستهلكة، وبذلك تجنِي هذه الدول الأرباح الهائلة من وراء ذلك.

12ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الدول الإسلامية؛ نتيجة إلغاء هذه الدول الدعم المالي الذي كان تْتقدمه للسلع الغذائية، وبسبب الاحتكاروالمنافسة غيرالمتكافئة من الدول الكبرى، وبسبب قيود الجودة وشروط المواصفات العالمية التي تفرضها الاتِّفاقيات التجاريَّة والصناعيَّة الدولية.

-13ظهورعمليَّةالإغراق التي ترتبط بالسِّعْر، وذلك بأن تطرح في الأسواق سلع مستوردة بأسعار تقل كثيرًاعن سعرالمثيل في السوق المحلي، أو عن سعرالمثيل في سوق الدولة المنتجة لهذه السلعة وتصدرها، أوانخفاض سعرالبيع عن سعرتكلفةالإنتاج،ويتمتداولها لفترة زمنية.

مخاطرالعولمة من الجانب السياسي:

-14فرض السيطرة السياسية الغربيَّة على الأنظمة الحاكمة والشعوب التابعة لها،والتحكُّم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية والقوى الصِّهْيَوْنِيَّة المتحَكِّمة في السياسة الأمريكية نفسها، على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية و ثقافتها ومعتقداتها الدينية.

15فالعولمة نظام يقفز على الدولة والوطن والأمة، واستبدال الإنسانية بذلك، إنَّها نظام يفتح الحدود أمام الشبكات الإعلامية، والشركات المتعددة الجنسيات، ويزيل الحواجز التي تقف حذائلًدونال ثقافة الرأسمالية

المادية و الغزْوالفكري، الذي يستهدف تفتيت وحدةالأمة، وإثارة النعرات الطائفية، وإثارة الحروب والفتَن داخل الدولة الواحدة كما في السُّودان.

16إنّ العولمة لا تكتفي بواقع التجزئة العربيةو الإسلامية الآن، بل تحاول إحداث تجزئة داخلية في كل بلد عربي أوإسلامي، حتى ينشغلوا بأنفسهم وينسوا تمامًا أنهم أمة عربيةواحدة، ينتمون إلى جامعة إسلامية واحدة.

مخاطرالعولمة في الجانب الاجتماعي:

-17شيوع الثقافة الاستهلاكية – لأن العولمةتمجِّد ثقافة الاستهلاك – التي استخدمت كأداة قوية فاعلة في إطلاق شهوات الاستهلاك إلى أقصى عنان،ومِن ثَم تشويه التقاليد والأعراف السائدة في العالم الإسلامي.

18ذتغريب الإنسان المسلم، وعزله عن قضايا هوهمومه الإسلامية،وإدخال الضعف لديه، والتشكيك في جميع قناعتها لدينية،وهويتها لثقافية.

19إشاعة الجنس و ثقافة العنف التي مِن شأنها تنشئة أجيال كاملة تؤمن بالعنف كأسلوب للحياة وكظاهرة عادية و طبيعية، ومايترتّب على ذلك من انتشار الرذيلة والجريمة والعنف في المجتمعات الإسلامية، وقتل أوقات الشباب بتضييعها في توافها لأمور، وبمايعودعليه بالضرر البالغ في دينه وأخلاقه وسلوكه وحركته في الحياة، وتساهم في هذاالجانب شبكات الاتصال الحديثة والقنوات الفضائية وبرامجال إعلانات والدعايات للسلع الغربية، وهي مصحوبة بالثقافة الجنسية الغربية التي تخدش الحياء والمروءة والكرامة الإنسانية.

ولقد أثبتت الدراسات الحديثة خطورة القنوات الفضائية – بما تبثه من أفلام ومسلسلات جنسية فاضحة – على النظام التعليمي والحياة الثقافيةو العلاقات الاجتماعية ونمط الحياة الاقتصادية في العالَم الإسلامي، كما أثبتت الدراسات الحديثة أن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) أكبر قوة دافعة للعولمة المدوية لصناعة الجنس.

20انتشار نوعية مميزة من الثقافة المادية والمعنوية الأمريكية؛ حيث سيطرت الثقافة الأمريكية الشعبية على أذواق البشر، فأصبحت موسيق اوغناء مايكل جاكسون،وتليفزيون رامبو، وسينما دالاس،هي الآليات والنماذج السائدة في مختلف أنحاءالعالم، وأصبحت اللغةالإنجليزية ذات اللكنة الأمريكية هي اللغة السائدة.

21انتشارالأزياء والمنتجات الأمريكية في كثيرمن الدول الإسلامية؛ لأنَّ هذه السلع تحمل في طيَّاته اثقافة مغايرة تسحق ثقافات الأمم المستوردة لها، وظهور اللغةالإنجليزية على واجهات المحلات والشركات، و على اللعب والهدايا، وعلى ملابس الأطفال والشباب.

قد ينبري بعض السذج من الناسف يقول: وأي خطرحقيقي يمكن أن يهدّد المسلمين إذاشاعت هذه المطاعم والأزياءوالتقاليد والمنتجات الأوربية والأمريكية؟!

والجواب: هوالمثل الفرنسي المشهور الذي يقول: أَخبرْني ماذا تأكل،أُخبرك مَن أنت.

فالأزياء، والمطاعم، والمأكولات والمشروبات، وغيرها من المنتجات، تجلب معها مفاهيم بلد المنشأ، وقيم هوعاداته ولغته، وذلك يوضح الصلة الوثيقة بين هذه المنتجات وبين انفراط الأسرة، وضعف التديُّن، وانتشار الكحول والمخدِّرات، والجريمة المنظمة، وأيضًا فإن أي مطعم أومتجر من (الماركات) الغربية المشهورة يقام في بلادنا – ينهار أمامه عشرات المؤسسات الوطنية الوليدة، التي لاتملك أسباب المنافسة، ممَّا يزيد من معدلات الفقر والبطالة، ولقد ثبت أنّ الأزياءالأوربية والأمريكية قد كتبت عليها عبارات باللغة الإنجليزية تحتوي على ألفاظ وجُمَل جنسية مثيرة للشهوات، ومُحَرِّكة للغرائز الجنسية، وأيضًا لادينية، تمس المشاعر والمقدسات والأخلاق الإسلامية، وتروج للثقافة الغربية التي تقوم على الإباحية والحرية الفوضويَّة في مجال العلاقات بين الرجل والمرأة.

ولقد أدركت بعض الدول خطورة الآثار الثقافية للعولمة في بلدانها، ومن هذه الدول فرنسا، فهذا وزيرالعدل الفرنسي جاك كوبون يقول: "إن الإنترنت بالوضع الحالي شكل جديد من أشكال الاستعمار، وإذ المنتحر كف أسلوب حياتنا في خطر،وهناك إجماع فرنسي على اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة لحماية اللغة الفرنسية والثقافة

الفرنسية من التأثير الأمريكي "،بل إن الرئيس الفرنسي جاك شيراك عارض قيام مطعم ماكدونالدز، والذي يقدم الوجبات الأمريكية، مسوغًا ذلك أن يبقى برج إيفل منفردًا بنمط العيش الفرنسي، كما قام وزيرالثقافة الفرنسي بهجوم قوي على أمريكا في اجتماع اليونسكو بالمكسيك ،وقال: "إن يأس تغرب أن تكون الدول التي علَّمت الشعوب قدرًا كبيرًا من الحرية، ودعت إلى الثورة على الطغيان، هي التي تحاول أن تفرض ثقافة شمولية وحيدة على العالم أجمع، إن هذا شكل من أشكال الإمبريالية المالية و الفكرية، لايحتل الأراضي، ولكن يصادر الضمائر، ومن اهج التفكير، واختلاف أنماط العيش.

-22**ومن مخاطرالعولَمة في الجانب الاجتماعي:** أنها تركز على حرية الإنسان الفردية إلى أن تصل للمدى الذي يتَحَرَّر فيه من كل قيود الأخلاق والدِّين والأعراف المرعية، والوصول به إلى مرحلة العدمية، وفي النهاية يصبح الإنسان أسيرًا لكل مايعرض عليه من الشركات العالمية الكبرى التي تستغله أسوأ استغلال، وتلاحقه به بما تنتجه وتروج له من سلع استهلاكية أو ترفيهية، لاتدع للفرد مجالا للتفكير في شيء آخروتصيبه بالخوف.

23تكريس النزعة الأنانية لدى الفرد، وتعميق مفهوم الحرية الشخصية في العلاقة الاجتماعية، وفي علاقة الرجل بالمرأة، وهذا بدوره يؤدي إلى التساهل مع الميول والرغبات الجنسية، وتمرد الإنسان على النظم والأحكام الشرعية التي تنظم وتضبط علاقة الرجل بالمرأة، وهذا بدوره يؤدي إلى انتشار الإباحية والرذائل، والتحلل الخلقي، وخدش الحياء والكرامة و الفطرة الإنسانية.

24إنَّثقافة العولمة ثقافة مادية بحتة، لامجال فيها للروحانيات أوالعواطف النبيلة، أو المشاعر الإنسانية، إنها تهمل العلاقات الاجتماعية القائمة على التعاطُف والتكافل والاهتمام بمصالح وحقوق الآخرين ومشاعرهم، فهي تشكل عالمًا يجعل من الشح و البخل فضيلة،ويشجع على الجشع والانتهازية والوصول إلى الأهداف بأية وسيلة، دون أدنى التفات إلى القيم الشريفة السائدة في المجتمع.

-25إن وسائل العولمة في مجال الإعلام والاتصالات - وخاصةالأقمارالصناعية – التي تدور حول العالم في كل لحظة، وتتسلل إلى البيوت على وجه الأرض كلها، دون استئذان، وتلعب بشخصية الأفراد والأمم جميعًا – تثيرفي برامجها وأنشطتها الشهوات الجنسية، وتزين عبادة الجسد، وتشيع أنواع الشذوذ، وتحطم قيم الفطرة

الإنسانية الرفيعة، فتتناقض بذلك مع النظام الإسلامي الاجتماعي والأخلاقي الذي أراد الإسلام في ظلِّه أن يبني مجتمعًا نظيفًا، مؤمنًا فاضلاً عفيفًا؛ جاء في خطاب الرئيس بوش - الابن – عن حال الاتحاد اليهودي المسيحي في 29 يناير عام 2002م: "ومن الآن فصاعدًا يحق للعالم: تناول الخمر والتدخين، وممارسة الجنس السوي والشذوذ الجنسي، بما في ذلك سفاح القربى و اللواط، والخيانة الزوجية، والسلب، والقتل، وقيادة السيارات بسرعة جنونية، ومشاهدة الأفلام والأشرطة الخلاعية داخل فنادقهم أوغرف نومهم."

هذه بعض مخاطر العولمة التي يجب على كل مربّ أب و أم ومعلم ومعلمة، وكل من هو مسؤول عن رعيته، أن يتعرف عليها، ويحذر منها؛ حتى لا نقع فيها، أو نُساق لها ونحن لانعلم.

الإهـــــــــــــداء

يا من احمل اسمك بكل فخر

يا من يرتعش قلبي لذكرك

يا من أودعتني لله أهديك هذا البحث أبي

إلى حكمتي .....و علمي

إلى أدبي.....و حلمي

إلى طريق.....المستقيم

إلى طريق.....الهداية

إلى ينبوع الصبر و التفاؤل و الأمل

إلى كل من في الوجود بعد الله و رسوله أمي الغالية

إلى سندي و قوتي و ملاذي بعد الله

إلى من أثروني على أنفسهم

إلى من علموني علم الحياة

إلى من اظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من سأفتقدهم .....و أتمنى أن يفتقدوني

إلى من جعلهم الله إخوتي بالله .....و من أحببتهم بالله طلاب قسم العلوم الاقتصادية دفعة 2017

الى كل طالب ذو علم لينير طريق الجهل و يهدم جدران التخلف

شكـر و تقديـر

"كن عالما.....فان لم تستطع فكن متعلما؛فان لم تستطع فأحب العلماء؛فان لم تستطع فلا تبغضهم".

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بانجاز هذا البحث ،نحمد الله عز و جل على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير .كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير للدكتور بلقاسم امحمد لما قدمه لي من جهد و معرفة طيلة انجاز هذا البحث .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لانجاز هذا البحث. و نخص بالذكرأساتذتنا الكرام الذين اشرفوا على تكوين دفعة2017و الأساتذة القائمين على عمادة و إدارة كلية العلوم الاقتصادية _جامعة مستغانم (عبد الحميد ابن باديس)

إلى الذين كانوا عونا لي في بحثي هذا و نورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقي .

إلى من زرعوا التفاؤل في دربي و قدموا لي المساعدات و التسهيلات و المعلومات فلهم مني كل الشكر .

كما نتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أومن بعيد حتى و لو بدعاء صالح أو توجيه يسير أو ابتسامة مشجعة .

والله الحمد من قبل و من بعد.

و شكرا

الفهـــــــرس

مقدمـةعامــة.....ا-ت

الفصل الأول :ـــ هيئات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الأول : هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....1

المطلب الأول: مفهومها.....1

المطلب الثاني: أهدافها.....12

المبحث الثاني :برنامجها.....13

المطلب الأول: تعريفه 13

المطلب الثاني: تقييمه 20

الفصل الثاني:ـــ النمو الاقتصادي

المبحث الأول : تفسير النمو.....27

المطلب الأول: مفهومـه.....27

المطلب الثاني : عناصر النمو الاقتصادي.....29

المطلب الثالث : محددات النمو الإقتصادي 30

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.....31

المطلب الأول : نظرية النمو الكلاسيكية.....31

المطلب الثاني :. نظرية النمو الكلاسيكية المحدثة(النيوكلاسيكية):.....35

المطلب الثالث : نظرية النمو الكينزية.....41

المطلب الرابع:النظرية الحديثة 45

المبحث الثالث: قياس النمو و أهمية تحليله.....49

المطلب الاول :قياس النمو الاقتصادي.....49

المطلب الثاني : أهمية تحليل النمو الاقتصادي.....49

الفصل الثالث:ـــ دراسة قياسية الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

الفترة 2005-2015

المبحث الأول : ماهية الصندوق الوطني للتامين على البطالة.....52

المطلب الأول : عموميات حول الصندوق الوطني للتامين على البطالة.....52

المطلب الثاني :المراحل المتبعة من طرف الصندوق الوطني للتامين على البطالة.....57

المبحث الثاني : دراسة وصفية وقياسية حول CNAC.....62

المطلب الأول : دراسة وصفية.....62

المطلب الثاني :دراسة قياسية.....65

خاتمة عامة.....76-78

قائمـــة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	توزيع المبالغ المالية و تطو ر مناصب العمل من 2001-2010	4
2-1	عدد المشاريع و مناصب الشغل و المبالغ المالية للوكالة الوطنية لتطوير الاشتثمار من 2002-2012.	6
3-1	عدد المشاريع و مناصب الشغل و المبالغ المالية للوكالة الوطنية لتطوير الاشتثمار حسب النشاط.	7
4-1	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني(2001-2005)	21
5-1	تطور مناصب الشغل	23
6-1	تطور بعض المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال 2006	24
1-3	عدد االمؤسسات المنشاة و مناصب العمل مقابل المبالغ المالية الموجهة للاستثمار.	62
2-3	تقدير معالم النموذج	66
3-3	الارتباط الذاتي للاخطاء	69
4-3	تجانس تباين الاخطاء	71

قائمـــة الاشـكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج ميدا حسب القطاعات الاقتصادية	18
2-1	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني 2001-2005	22
3-1	تطور مناصب الشغل	23
1-3	تطور عدد المؤسسات مع عدد مناصب العمل	63
2-3	تطور الغلاف المالي	64
3-3	انتشار معالم النموذج	65
4-3	المدرج التكراري للاخطاء العشوائية	73
5-3	منحى يمثل اختبار Theil .	74

المقدمـــــــــة العامـــــــــة

نظرا لما شهده الاقتصاد الجزائري خلال القرن العشرين , تحت الظروف السياسية و الاجتماعية أدى به اللجوء إلى إصلاحات في النظام الاقتصادي اي التحول من النظام الاشتراكي و الذهاب نحو النظام الرأسمالي, إلا انه واجه عدة عقبات و هذا خلال العشرية السوداء الذي قضت على مختلف مؤسسات الدولة (المؤسسات الاقتصادية), مما أدى إلى ظهور عدة مشاكل منها البطالة ,إلا انه و مع مرور الوقت استطاعت الدولة الجزائرية الخروج من محنتها السياسية و الاستطلاع للأمام من خلال إتباع إستراتجية بحثة في النهوض بالاقتصاد الوطني و هذا باستحداث هيئات مشرفة على إنشاء مؤسسات اقتصادية في شتى المجالات . سعت الجزائر من خلال المخططات التنموية ، إلى تحقيق نوع من الانتعاش الاقتصادي و ذلك لتدارك التأخر في التنمية المتولد عن الأزمة الاقتصادية (المالية،السياسية،الأمنية) التي مرت بها و ذلك لبعث الاستثمار و النمو الاقتصادي من جديد ،اذ كان هناك إجماع حول ضرورة الاستثمارات العامة لفعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة في إطار هذه البرامج تم وضع مجموعة من الهياكل و الأجهزة التي تسعى إلى دعم الأهداف التنموية و خاصة ما يتعلق بالتشغيل و القضاء على البطالة و الفقر.

1-طرح الإشكالية:

- ماهي هذه الهيئات ؟ و ما مدى نجاعة إنشاء ها في تحقيق النمو الاقتصادي؟

من خلال هذه الاشكالية تتفرع الاسئلة التالية :

-ماهي هذه الهيئات ؟

-ماهو برنامجها في تحقيق النمو الاقتصادي ؟

-ماهو النمو الاقتصادي و أهم النظريات المفسرة له؟

- النمو الاقتصادي يرتكز عللى المقومات البشرية و المادية.

2- الفرضيات:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي على النحو التالي:

- هيئات الدعم هي العمود الفقري للمؤسسات الاقتصادية.
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي النواة لتحقيق النمو الاقتصادي .
- النمو الاقتصادي يرتكز على المقومات البشرية و المادية .

3- حدود الدراسة :

الجانب النظري :

من الناحية المستوى، فإن الدراسة تخص الجانب الاقتصادي للجزائر، أما فيما يخص الزمان فإن فترة الدراسة تمتد من سنة 1985 إلى 2007 ،بالنسبة للجانب النظري وقد تم اختيارنا لهذه الفترة على أساس تزامن هذه الفترة بالأزمة البترولية لعام 1986 ، وشروع الجزائر بعد ذلك في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بمعية مؤسسات التمويل الدولية.

اما الجانب التطبيقي :

حدود الدراسة كانت لفترة ممتدة من 2005 الى 2015 للوكالة الوطنية للتامين على البطالة لولاية مستغانم.

4-أهمية البحث:

يكتسي هذا البحث اهمية في النظر الى الاصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال اقتصادها و الى اين وصلت منذ ذلك التغيير في هيكلها الاقتصادي للنهوض بالاقتصاد الوطني و تحقيق النمو الاقتصادي ، من خلال البرامج التنموية لوكالاتها.

5-منهجية البحث:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ، فجانب التحليل يظهر من خلال تفكيك موضوع الدراسة إلى مكوناته الأساسية ، أي إلى كل من الجوانب النظرية للنمو الاقتصادي و محدداته الحديثة ، هيكلة اقتصاديات الجزائر و مختلف السياسات التي انتهجتها كل دولة لتحقيق النمو الاقتصادي ، الربط بين مختلف هذه العناصر بما يخدم الغاية النهائية للبحث ، و أما جانب الوصف فيتجلى في الاعتماد على المراجع المكتبية و التقارير الإحصائية كمصدر لمختلف المفاهيم المشكلة للموضوع .

6-صعوبات البحث:

- عدم وجود مراجع كافية لموضوع الدراسة .
- صعوبة الحصول على المعطيات في التربص الذي اجريناه .

- وجود اختلاف في الاحصائيات .

7- خطة البحث :

تناول في دراسة هذا الموضوع الى تقسيم العمل وفق منهجية تتمثل في ك

الجانب النظري يتكون من فصلين

.الاول يتحدث عن الهيئات المشرفة على انشاء المؤسسات الاقتصادية و برنامجها .

اما الفصل الثاني يتحدث عن النمو الاقتصادي بصفة عامة .

الجانب التطبيقي في فصل واحد يبرز فيه دراسة قياسية عن وكالة من الوكالات التي تقوم على انشاء المؤسسات الاقتصادية و تقييم برنامجها من خلال التحليل لبعض المعطيات .

تمهيـد الفصل:

شهد مطلع التسعينات زوال التوجه الاشتراكي بعد صدور دستور 1989 ،و بذلك أصبح هناك تعامل جديد مع الاستثمار الخاص يتميز على اقتصاد السوق و قد شهدت هذه المرحلة الثانية من التشريع حول استثمار القطاع قوانين و مراسيم نكتشف من خلالها طي صفحة الماضي و التوجه نحو أفق يعيد للقطاع الخاص دوره الحقيقي في الحياة الاقتصادية ، خاصة بعد صدور قانون النقد و القرض سنة 1990 ،ولم تكن هده الفترة بأقل أهمية عن سابقتها حيث شهدت تطورات اقتصادية عالمية أثرت على السياسة الاقتصادية في الجزائر من أهمها انهيار النظام الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي ،وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة و بداية التحدث عن العولمة و ضرورة تحرير التجارة الخارجية ،لتجد الجزائر نفسها في وضعية اقتصادية صعبة .وهنا ظهرت فكرة ضرورة تطوير نموذج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كنموذج تنموي مهم يساعدنا على تخطي الأزمة الاقتصادية و تحقيق تنمية شاملة في التحديات الاقتصادية العالمية الجديدة.ولتحقيق هذه الأهداف سعت الجزائر إلى وضع الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يساعد على دعم ،إنشاء ،تطوير و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ بداية 1990 إلى يومنا هذا .

المبحث الأول : هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال التسعينات

تميزت الفترة الأخيرة منذ بداية 1990 تطورا ملحوظا في مجال الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .خاصة بعد إنشاء وزارة مختصة بهذا القطاع سنة 1992 .و إن هذا التحول حصل مع صدور قانون النقد و القرض ،و بداية تبني فكرة اقتصاد السوق كإستراتجية جديدة.

المطلب الأول:مفهومـها

1- البيئة التشريعية و بداية التحول الاقتصادي:

أمام تفاقم الأزمة التي كانت تعرفها الجزائر قررت الانتقال نحو اقتصاد السوق الذي أصبح حتمية لابد منها ،فقامت الحكومة بوضع الإطار التشريعي الجديد الذي يمهد الطريق أمام دخول الاقتصاد الجزائري مرحلة ثانية تختلف عن سابقتها .لهذا جاء القانون رقم 10/90 الصادر في 14 افريل 1990.[1] والمتضمن مجموعة النصوص القانونية لتنظيم النقد و القرض. ليحقق مجموعة من الأهداف أهمها:

-إحلال إقتصاد السوق مكان الإقتصاد المركزي

- ترقية مناصب الشغل.

[1] برنو نور الهدى ، بحث حول مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، المقدم من طرف المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتجية و السياسية و الاقتصادية ص19 اطلع عليه يوم 06 فبفري 2017.

-تحرير أسعار الصرف و التجارة الخارجية.

-و كذا إستقلالية البنوك التجارية و البنك المركزي

وعلى الرغم من أن هذا القانون اهتم أكثر بالجانب المالي إلا انه عالج أيضا مشكلة الاستثمار الخاص الأجنبي في الجزائر . فقد أكد هذا القانون على مبدأ تحرير الاستثمار الأجنبي كما شجع جميع أشكال الشراكة دون تمييز ،كما يمكن لرأس المال الأجنبي الاستثمار في جميع القطاعات غير المحتكرة من طرف الدولة صراحة.كما نص على حرية إنشاء البنوك الأجنبية في الجزائر و بالتالي تشجيع الشراكة المالية.و من خلال هذا أثبتت الجزائر نيتها في التخلي نهائيا عن سياستها المعادية للاستثمار الخاص ،وظهور مبدأ جديد قائم على الحرية و المساواة في المعاملة بين المؤسسات العمومية و الخاصة التحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد صاحب هذا القانون مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف و هي تكييف الاقتصاد الجزائري و التحديات الاقتصادية الحديثة، و خاصة بعد رضوخ الجزائر إما مطالب الصندوق النقد الدولي سنة 1994 .ومن بين أهم هذه الإصلاحات نجد خوصصة القطاع العمومي كوسيلة للتغلب على اختلالات التوازن و تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي و قد وضعت قيد التنفيذ سنة 1995 من خلال المرسوم الرئاسي رقم 95/22 المتعلق بخوصصة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية غير الإستراتجية المادة الرابعة ،و قد بدا تنفيذ البرنامج ابريل 1996 بمساعدة البنك الدولي .إلا أن عملية الخوصصة في الجزائر لا تزال تشهد تعثرا بعد أخر نتيجة لعدم انتشار الوعي لدى الأطراف الاجتماعية و الاقتصادية مما أدى إلى تباطؤ مسار الخوصصة الى يومنا هذا ،بالإضافة الى هذا شهدت المرحلة اطر تشريعية مهمة في مجال الإصلاح الاقتصادي و دعم الاستثمار الخاص بشتى أنواعها أهمها:

-المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر في 05 أكتوبر 1993 ،و يهدف إلى تحديد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة و الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع و الخدمات غير المخصصة للدولة أو فروعها أو لآي شخص معنوي صراحة بموجب نص تشريعي إما نص على ضرورة إنشاء الوكالة الوطنية لترقية و متابعة الاستثمار.

-الأمر الرئاسي رقم 03/01الصادر في 12 اوت2001.والمتعلق بتطوير الاستثمار وبموجبه حددت مبادئ وأساليب تشجيع وحرية الاستثمار في الجزائر.أنشئت بموجبه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

_ صدور القانون رقم 18/01 الصادر في 12ديسمبر2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

-كل هذه التشريعات أتت من خلالها الجزائر إلى توفير الجو الملائم للاستثمار الخاص ، خاصة بعد إنشاء هيئات لدعم الاستثمار الخاص عن طريق إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ندرجها فيما يلي :

2- الوكالة الوطنية لدعم والتشغيل الشباب (ANSEJ) :

لقد أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/29 المؤرخ في 8ديسمبر 1996 ،وقد وضعت الوكالة تحت إشراف رئيس الحكومة ، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة التي تتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية ، إما إن معظم الاستشارات المنجزة عن طريق هذه الوكالة تمثل أساسا المؤسسات المصغرة MICRO (ENTREPRISE)[2]

وقد طبقت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ثلاثة صيغ من التمويل لدعم إنشاء المؤسسات المصغرة.

_ **التمويل الذاتي**: يقوم المستثمر في هذه الحالة بتمويل مشروعه بالكامل ، وذلك باللجوء الى الوكالة من اجل الحصول على المزايا الضريبية.

_**التمويل الثاني**: وفي هذه الحالة يساهم صاحب المشروع بجزء من تكلفة الاستثمار وتتحمل الوكالة الجزء الأخر في شكل قرض طويل بدون فائدة.

_ **التمويل الثلاثي**: وفي هذه الصيغة يتم تمويل المشروع عن طريق كل من المستثمر نفسه، الوكالة والبنط حيث تتوقف مساهمة كل طرف على ثلاثة معايير: تكلفة الاستثمار، موطنه وطبيعته.

وقد كان لهذه الوكالة الفضل في المساعدة على إنشاء العديد من المؤسسات خاصة المصغرة في الوقت كانت تعاني الجزائر من ركود اقتصادي . إلا أنها تميزت ببطء الإجراءات الإدارية ، وعدم متابعة فترات التجسيد والتشغيل للمشاريع مما أدى إلى العديد من التجاوزات من طرف المستثمرين ، إما نتج عن ذلك عدم وجود أرقام حقيقية تبين حجم العمالة الحقيقي الذي استطاعت تحقيقه هذه الوكالة.الا ان برنامج

[1] مرسوم تشريعي رقم 01-18 االمؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ،المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية العدد 77 الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001 ص5.اطلع عليه يوم 06فيفري2017..

[2] مرسوم تنفيذي رقم 96/29 المؤرخ في 8ديسمبر 1996 ،يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

توطيد النمو الاقتصادي ادى بالوكالة الى ضخ مبلغ مالي معتبر لزيادة الاستثمارات،ذلك لخلق الثروة ومناصب العمل والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (1-1) : توزيع المبالغ المالية و تطور مناصب العمل من 2001-2010

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع المؤهلة	عدد مناصب العمل	مبلغ الاستثمارات
الخدمات	6226	118747	1086856
التجارة	2	15500	37514
النقل	39563	227821	1008984
الصحة	566	12508	55188
السياحة	485	41275	339862
الصناعة	7209	244225	2598459
الاتصالات	5	3616	204964
الأشغال العمومية والبناء	1597	28933	95831
المجموع	67808	940832	672876

المصدر: ابحاث المؤتمر الدولي حول تقييم نتائج ANSEJ من حيث التمويل للنهوض بالمؤسسات الصغيرة –جامعة سطيف 1 يومي 11و12 مارس 2013

نلاحظ من خلال الجدول ان قطاع الصناعة يحتل الصدارة بين المشاريع التي تدعمها الوكالة من حيث حجم الاستثمارات و كذا مناصب العمل ،بعد قطاع البناء و الاشغال العمومية ثم يلي مباشرة قطاع الفلاحة ،فالنقل الخ.....

كما للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب العديد من الآثار الايجابية على الاقتصاد الوطني أهمها :

_المساهمة في القضاء على مشكلة البطالة، و اذا بعث روح المبادرة والاستثمار لدى صغار المستثمرين، ومساعدة الشباب على المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة.

_ المساهمة في استرجاع البنوك والمؤسسات المالية الاخرى لوظيفتها اوسيط بين الاعوان الاقتصاديين، ودرها في العمليات الاستثمارية.

_المساهمة في خلق نسيج اقتصادي مهم يرتكز على المؤسسات المصغرة. ومنه فتح افاق نحو تطورها الى مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

وبرغم من الايجابيات التي حققها الوكالة فانها تميزت ايضا بمجموعة من النقائص والسلبيات اهمها :

_تميزت الاجراءات الادارية لانشاء المؤسسات المصغرة بطول المدة وزيادة تكلفة الاستثمار مما اثر سلبا على فترة تنفيذ المشاريع التي انت تتراوح مابين 08و18 شهرا، خاصة فيما يتعلق بفترة دراسة جدوى المشروع من طرف البنوك.

_ضعف المساعدة التقنية للمستثمرين خاصة في المجال توفير المعلومات الضرورية للاستثمار قبل وأثناء انطلاق المشروع.

_ غياب تام لمتابعة التنفيذ المشاريع في جميع المراحل مما شكل عائقا أمام توفير بيانات احصائية تعكس العدد الصحيح للمشاريع المنفذة في الواقع وعدد مناصب الشغل التي وفرتها.

كما تم الاهتمام بصغار المستثمرين من خلال انشاء هيئة لدعم انشاء المؤسسات المصغرة، الذين لم تتوفر فيهم الشروط التي تطلبها الوكالة لدعم تشغيل الشباب، تتمثل هذه الهيئة في وكالة التنمية الاجتماعية ADS والتي تعمل على تطوير منح القروض المصغرة لتشجيع وتكثيف النسيج الصناعي وبالتالي العمل على توفير مناصب شغل جديدة.[1]

3- الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار ANDI :

لقد أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار [2] و بموجبه حدد مبادئ ولأساليب تشجيع وحرية الاستثمار في الجزائر، وقد أنشئت لتعويض الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار APSI التي أنشئت وفقا لما نصت عليه المادة 07 من قانون الاستثمارات لسنة 1993 وانطلاق في مارس 1995. وتسعى هذه الوكالة إلى القيام بالمهام التالية :

- ضمان ترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية وتطويرها و متابعاتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم لتجسيد مشاريعهم الاستثمارية.
- المساعدة على مرونة الإجراءات القانونية لإنشاء المؤسسات عن طريق الشباك الوحيد.

[1] برنو نور الهدى ، مرجع سابق ذكره ص23 .

[2] الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 .اطلع عليه يوم 10فيفري2017.

- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار. والتأكد من الاحترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين.
- تسير صندوق دعم الاستثمار.

كل هذه المهام هدفها ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتشجيع روح المبادرة لدى المستثمرين من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية التي تتميز بها قوانين الاستثمار السابقة خاصة المتعلقة بالفترة التي تستغرقها عملية دراسة الملفات والمقدرة ب 30 يوما، والتي كانت تستغرق 60 يوما في الوكالة السابقة APSI.[1]

الجدول رقم (1-2) :عدد المشاريع و مناصب الشغل و المبالغ المالية للوكالة الوطنية لتطوير الاشتثمار من 2002-2012

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة المالية مليون دينار		مناصب الشغل	%
2002	443	%1	67 839	%3	24092	%8
2003	1369	%4	235 944	%9	20533	%7
2004	767	%2	200 706	%8	16446	%5
2005	777	%2	115639	%5	17581	%6
2006	1990	%6	513 319	%13	30463	%10
2007	4092	%13	351165	%14	51345	%17
2008	6375	%20	670528	%26	51812	%17
2009	7013	%22	229017	%9	30425	%10
2010	3670	%11	122521	%5	23462	%8
2011	3628	%11	156729	%6	24806	%8
2012	1880	%6	77240	%3	8150	%3
المجموع	32004		2 546 841		299115	

المصدر:http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements اطلع عليه يوم 2017/03/14

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-2) انه هناك تطور في عدد المشاريع مقابل عدد مناصب الشغل اي ان كلما كانت الزيادة في خلق المشاريع لابد وان هناك خلق في مناصب العمل دون ان ننسى الغلاف المالي .
اي الحكومة الجزائرية أعطت اهمية كبيرة فيما يخص إنشاء المؤسسات الاقتصادية للقضاء على البطالة حيث صخرت كل ما لديها من الأموال حتى تستطيع النهوض بالاقتصاد الوطني .

[1] برنو نور الهدى ، مرجع سابق ذكره ص24.

حيث سجلت مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بما فيها تلك المصرح بها بالشراكة مع الأجانب ارتفاعا في 2014 حسبما علمته وأج لدى هذه الوكالة.

وبلغت قيمة ال 9.904 مشروع مسجل لدى الوكالة خلال السنة الماضية 2.192 مليار دج مقابل ما قيمته 1.716 مليار دج تخص 8.895 مشروع في 2013 مسجلة بذلك ارتفاعا ب 27ر73% من حيث القيمة.

الجدول رقم (1-3) :عدد المشاريع و مناصب الشغل و المبالغ المالية للوكالة الوطنية لتطوير الاشتثمار حسب النشاط

قطاع النشلط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
النقل	18697	58%	233667	9%	46079	15%
البناء، الأشغال العمومية و الهيدروليك	5900	18%	226627	9%	100991	34%
الصناعة	3445	11%	1569597	62%	103660	35%
الخدمات	2844	9%	328947	13%	35147	12%
الفلاحة	491	2%	23657	1%	5139	2%
الصحة	430	1%	25711	1%	4582	2%
السياحة	195	1%	135595	5%	3517	1%
التجارة	2	0%	3040	0%	0	0%
المجموع	32004	**100%**	**2546840**	**100%**	299115	**100%**

المصدر:http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements اطلع عليه يوم 2017/03/14

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان قطاع الصناعة هو المتصدر الاول لكل القطاعات من حيث نسبة التمويل ،عدد المشاريع و كذا مناصب العمل .

وتتضمن المشاريع الجديدة استحداث 151.000 منصب شغل مقابل 148.943 منصب شغل محتمل في المشاريع المصرحة في 2013.[1]

وفيما يتعلق بمشاريع الاستثمار المصرح بها بالشراكة مع الاجانب فقد ارتفع عددها ب 54ر61% لتحصل 105 مشروع بقيمة 170 مليار دج.

[1] لاذاعة الجزائرية www.radioalgerie.dz يوم 15 ماي 2017.

وقد لوحظ هذا الارتفاع -في مشاريع الاستثمار مع الأجانب- خاصة خلال السداسي الثاني من 2014 والذي سجل 82 مشروعا.

واعتبر المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عبد الكريم منصوري أن هذا الارتفاع "يؤكد تجدد اهتمام المستثمرين الأجانب بالسوق الجزائرية."

وتعتبر سنة 2014، بحسبه، أحسن سنة في مجال الاستثمارات المصرحة وهذا منذ سنة 2001 تاريخ وضع حيز الخدمة النظام المتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر.

وعلق المسؤول قائلا أن "كل المؤشرات في تطور واضح سواءا من حيث عدد المشاريع أو قيمتها أو من حيث عدد مناصب الشغل المستحدثة.[2]

وتصدر قطاع الصناعة الذي ، ترتكز الاستثمارات فيه أساسا في الفروع التحويلية، المركز الأول من حيث القيمة المالية وكأكبر مستحدث لمناصب الشغل ب 1.845 مشروع بقيمة 1.507 مليار دج في 2014 أي 75ر68% من المبلغ الإجمالي للاستثمارات المصرحة مع إمكانية استحداث 71.362 منصب شغل (27ر47% من المناصب المرتقبة.(

ويسجل نفس الاتجاه لدى مشاريع الاستثمار المبرمة مع الأجانب حيث أنها ترتكز في القطاع الصناعي ب74 مشروع (5ر70% من المشاريع بالشراكة) بقيمة 156 مليار دج (45ر91%) موزعة أساسا على فروع الحديد والصلب والصناعة الميكانيكية والكهربائية وكذا الكيمياوية والصناعات الغذائية ومواد البناء.

ويسجل توجه ملحوظ للاستثمارات بالشراكة نحو مناطق الهضاب العليا والجنوب.

وعلى العموم فإن ابرز الفروع الصناعية التي توجهت نحوها مجمل المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تتمثل في الصناعات الغذائية بنسبة 26 % من مجمل المشاريع الصناعية المصرح بها متبوعة بمواد البناء (4ر22%) وصناعة الحديد والصلب والصناعة الميكانيكية والكهربائية بنسبة 13ر17% والصناعة الكيمياوية بنسبة 72ر15.%.[1]

[2] الاذاعة الجزائرية نفس المرجع السابق.

[1] الاذاعة الجزائرية نفس المرجع السلبق.

وتظهر هذه النتائج بحسب منصوري "التزاما نحو الفروع الصناعية في إطار إرادة الدولة الهادفة إلى تنويع وتطوير النشاطات الصناعية وتكشف عن أسواق هامة يجب استغلالها في أنشطة مختلفة سواء في الصناعات التحويلية أو الغذائية أو الصناعات الاستخراجية أوقطاعات أخرى."

و يرجع هذا التطور في عدد المشاريع الى مجموعة من الأسباب أهمها :

_ الامتيازات الجنائية الممنوحة التي ينص عليها القانون الجديد، خاصة فيما يتعلق بإلغاء الإعفاء من الضرائب على أرباح الشركات IBS والرسم على النشاط المهني TAP.

_وضع بعض الاجراءات التي يعتبرها المستثمر مجحفة خلال ملفات التصريح بالاستثمارات .

_اقصاء العديد من المشاريع بدعوى انها لا تشارك في خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل خاصة في قطاع الخدمات حيث وضعت قائمة للمشاريع غير القابلة للتأهيل (non éligible).

_وقف منح الامتيازات المتعلقة باقتناء معدات في حالات التوسع في المشروع.

4-المجلس الوطني للإستثمار CNI :

الذي أنشأ بأمر القانون 01-03 و هدفه ترقية تطوير الإستثمار، حيث يقترح الاستراتيجيات و أولويات الإستثمارات، تكييف أرباح الاستثمارات في حال تغيير الشروط العلمية، و جميع المعايير اللأزمة لتشجيع و تطوير نظام الاستثمارات، كما أنه يحدد مجموع الميزانية التي تحت تصرف صندوق دعم الإستثمار، و هذا المجلس تحت رئاسة رئيس الحكومة، و يتكون من وزارة المالية، التجارة، الجماعات المحلية، الوزير المكلف بالإصلاح المالي و الأمانة تحت رقابة ANDI [2].

5-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدب مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت الى وزارة المؤسسات والصناعات والمتوسطة ابتداءا من سنة 1993وذلك من اجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مكلفة بـ:

- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها .

[2] سهام شيهاني ، أ.طارق حمول مداخلة في إطار الملتقى الدولي جول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة – تقييم برامج دعم المؤسسات الصغيرة الجزائرية ايام 15.16 نوفمبر 2011جامعة المسيلة الاطلاع يوم 2017/01/15.

- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة.

- المساهمة في ايجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.

- تبني سياسة الترقية للقطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- وفي سنة 2002تم ضم قطاع الصناعات التقليدية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهذا لتطوير الصناعات التقليدية أجزء من المؤسسات المصغرة.

6-الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة:

تم انشاء هذه الوكالة بمساهمة من برنامج الامم المتحدة للتنمية و منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ،وتعتبر هذه الوكالة حسب القانون الذي ينظمها و يسيرها كهيئة تنشط تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة الصغيرة و المتوسطة [1] و هذا في اطار:

-انجاز دراسات عامة لاقتراح محاور التنمية لتدعيم القطاع الصناعي.

-انشاء بنك المعلومات الصناعية لصالح التنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-ترقية التعامل الصناعي الدولي و الوطني .

-انجاز تجهيزات الاستقبال مشا ريع الصناعة الصغيرة و المتوسطة .

7-الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (promex):

في اطار تشجيع دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التصدير،انشئ الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية ،بموجب المرسوم التنفيذي لرقم 234/96 الصادر في 01 اكتوبر 1996.مهامه الرئيسية هي:

-المشاركة في تطوير استراتجية ترقية التجارة الخارجية،و تطبيق السياسات الوطنية في المبادلات التجارية.

-تنشيط برامج الدعم و ترقية الصادرات خارج المحروقات ،و كذا رصد و تحليل الاوضاع الهيكلية للاسواق الدولية بهدف تسهيل تصدير المنتوجات الوطنية.

[1] برنو نور الهدى ، مرجع سابق ذكره ص27.

-انشاء بنك للمعطيات المتعلقة بمجال المبادلات الخارجية،و القيام بالدراسات الاستراتجية في مجال التجارة الدولية.

إن إنشاء كل هذه الهيئات لدعم و إنشاء و تطوير المؤسسات المصغرة، الصغيرة،. و المتوسطة يبين مدى الاهتمام الذي اصبح يتمتع به هذا القطاع ضمن السلسة الاقتصادية للجزائر مع بداية التسعينيات .مما يعني بداية مرحلة جديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني و الرفع من قدرته التنافسية على المستوى الدولي عن طريق تجنيد كافة الطاقات المتاحة لتوفير جو ملائم للاستثمار المحلي و الاجنبي خارج قطاع المحروقات.[1]

8-الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC:

هو هيئة عمومية أنشا سنة 1994 تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي, عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(*ص.و.ت.ب*) في مساره عّدة مراحل مخصصّة للتكفل بالمهام الجديدة المخوّلة من طرف السلطات العمومية.

الإطار العام :

في إطار البرامج المختلفة المبادر بها من طرف السلطات العمومية والمكرسة لمحاربة البطالة والتهميش، يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على تسيير جهاز دعم إحداث النشاطات لفائدة البطالين أصحاب المشاريع البالغين ما بين 30 و 50 سنة، بالإضافة إلى مهامه الأصلية بعنوان التأمين عن البطالة.[2]

9-الصندوق الوطني للتسيير القرض المصغر ANGEM:

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، و هذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل.

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا انه لم يعرف – في صيغته السابقة– النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع و متابعة انجازها.

[1] برنو نور الهدى ، مرجع سابق ذكره ص27.

[2] www.cnav.dz اطلع يوم 01مارس2017.

وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر"، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر ، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل.[3]

المطلب الثاني: أهدافـها

إن إنشاء هذه الهيئات الداعمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جاء لحتمية الانتقال من النظام الاشتراكي الى النظام الراسمالي هدفها هو:

- المساهمة في رأس مال المؤسسة (التمويل المشترك).
- منح قروض طويلة المدى وبشروط تتماشى ونمط المشاريع الممولة.
- دعم عمليات تطهير المؤسسات وتكييفها مع المتطلبات الجديدة.
- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.
- احلال اقتصاد السوق مكان الاقتصاد المركزي .
- ترقية مناصب الشغل.
- -تحرير اسعار الصرف و التجارة الخارجية.
- -االستقلالية البنوك التجارية و البنك المركزي.

وان الهدف الرئيسي من إنشائها يدخل في إطار سياسة التشغيل فإنها تتكلف بالمهام التالية :

_تدعيم وتقديم الاستشارة ومراقبة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية خاصة المصغرة.

_وضع تحت تصرف الشباب افة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي. التقني . التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.

_تمويل بعض المشاريع عن طريق الصندوق الوطني لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بواسطة قروض بدون فوائد.

[3] WWW.AMGEM.DZاطلع يوم 01 مارس 2017.

_تستفيد بصفة استثنائية المشاريع التي تستعمل تكنولوجية جديدة او ذات قيمة عالية من علاوة خاصة لا تتجاوز 10% من تكلفت المشروع.

المبحث الثاني : برامج دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

المطلب الأول :تعريف

في ظل التحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد و ما تميزه من تحولات في العديد من المجالات ،اصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية مهمة لتحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي [1]،و ذلك باعتبارها قطاعا منتجا للثروة و فضاءا حيويا لتوفير مناصب العمل .و هذا ما اثبتته الدراسات الحديثة المتعلقة بتطوير الاقتصاد العالمي المعاصر ، حيث اصبحت حرية أي اقتصاد الا و تعتمد على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تطور اجتماعي و اقتصادي مستديم من خلال قدراتها الهائلة على مزج بين النمو الاقتصادي و خلق مناصب الشغل ، في حين ان تطبيق التكنولوجيات الضدمة و انجاز المشاريع التي تتطلب مال مكثف يؤدي الى انخفاض مستمر في اليد العاملة.

و الجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو اصبحت تسعى لتطوير النسيج الانتاجي من خلال تاهيل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي اصبحت تعتبر نموذجا الاعادة تاهيل الاقتصاد الوطني و تكييفه مع مقتضيات العولمة .خاصة و اننا في مرحلة تحضير للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة و تطبيق بنو عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مع بداية سبتمبر 2005 ،و بالتالي لابد من وضع برامج و استراتجيات مناسبة لتأهيل و تطوير تنافسية المؤسسات الاقتصادية الوطنية من خلال تطوير و تأهيل الموارد البشرية و تنمية المعرفة التقنية و التسييرية ،و كذا تطوير اليات التمويل و ضرورة ترقية النتوج الوطني الى مستوى يساعده على الصمود امام التحدي الذي ستفرضه التغيرات الاقتصادية ،خاصة و ان المنتوج الوطني يتميز بارتفاع التكاليف و عدم قدرته على المنافسة الدولية.

و في اطار البحث عن موقع جديد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي الجديد ،تضمن البقاء و الاستمرار للمنتوج الجزائري ،تسعى الجزائر عن طريق وزار والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية الى وضع استراتجية عمل و توجيه لهذا القطاع تكون كفيلة باحداث الديناميكية المطلوبة لدفع عجلة هذا القطاع .فهي تحاول تبني اليات و ميكانيزمات فعالة و واقعية قابلة للتنفيذ و مكيفة مع التحولات الاقتصادية الراهنة .لهذا بادرت الوزارة بطرح مشروع استراتجية جديدة لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يعتبر الاطار المرجعي لوضع أي استراتجية للنهوض بهذا القطاع .

[1] أ.سهام شيهاني ، أ.طارق حمول مداخلة في إطار الملتقى الدولي جول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة –تقييم برامج دعم المؤسسات الصغيرة الجزائرية ايام 15.16 نوفمبر 2011جامعة المسيلة الاطلاع يوم 2017/01/15.

1-القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يمثل القانون التوجيهي رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 الإطار التشريعي الأول الذي يهتم بطريقة مباشرة بترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و مما لاشك فيه يترجم هذا القانون القناعة القوية لدى السياسات التنموية الوطنية في تكثيف النسيج المؤسساتي و الصناعي الذي يعول عليه في إنشاء الثروة و توفير مناصب العمل و بالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي .فقام بوضع تعريف محدد لل م ص م لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية ، و ليضع حدا للجدل القائم حوا هذا الموضوع .كما انه يحدد أدوات الإستراتجية المستقبلية لتطوير القطاع حيث بنص على ضرورة :

-تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق إنشاء مراكز التسهيل .

-توفير نظام معلومات ملائم عن طريق تأسيس بنك للمعلومات خاص بهذا القطاع يتماشى و التكنولوجيات المعلوماتية الحديثة .

-تحسين المحيط الاقتصادي ، المالي و التقني للمساعدة على إنشاء مؤسسات جديدة .

و في سبيل تطبيق هذا الإطار التشريعي و ضعت الوزارة مشروع تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع محاولة مراعاة التحولات المرتقبة على المدى المتوسط و البعيد في ظل الانفتاح الاقتصادي لتشمل هذه الستراتجية اربعة محاور رئيسية :

-تناولت في المحور الاول تشخيص الوضعية الحالية للقطاع من خلال دراسة واقع المحيط القانوني و المالي ، و مختلف العوائق التي تعرقل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

-اما المحور الثاني فتناولت فيه الخيارات و الأهداف من وراء وضع هذه الإستراتجية ، أهمها تخفيف البطالة من خلال اعتماد سياسة إنشاء 600 ألف مؤسسة على أفاق سنة 2020 بطاقة استيعاب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب عمل، مع الأخذ بعين الاعتبار

عامل النوعية والإنتاجية وتحديد التنافسية بغرض إعدادها لدخول الأسواق العالمية، وذلك للتقليل من مخاطر الاندماج الاقتصادي.

_ ولتحقيق الأهداف السابقة قامت بوضع الوسائل الكفيلة بدعم وتنمية قطاع كل م ص م على مختلف الأصعدة، خاصة في مجال تمويل وتأهيل المؤسسات من خلال وضع تدابير الدعم المالي واستخدام الأدوات الحديثة في مجال التسيير، وإعداد برامج تكوين لإطارات ومسيري المؤسسات لاكتساب ثقافة وكفاءة الإدارة.

_ ولإنجاح هذه الإستراتيجية لابد من الاستفادة من التعاون الخارجي وتشجيع الشراكة الأجنبية لما لها من انعكاسات ايجابية على المؤسسات الوطنية.

2-إنشاء مراكز التسهيل والمشاتل :

تعتبر هذه المراكز كهيئات استقبال،ومراقبة لحاملي المشاريع ، كما تعتبر فضاءا للإعلام والمساعدة لمختلف النشاطات تجمع هذه المراكز كل رجال الأعمال ،

الإدارات المركزية ، مراكز البحث ومكاتب الدراسات والاستشارة فهي تسعى الى توجيه المؤسسات نحو الاندماج في الاقتصاد الوطني عن طريق توفير درسات استراتيجية وتنظيمية حول الاسواق المحلية والوطنية، كما تساعد على تسهيل عملية تمويل كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . وتقوم بدعم القطاع عن طريق :

_المرافقة والدعم خلال عملية انجاز المشروع مع تقييم الاخطار في مجال الكفاءة المهنية ومعرفة الاسواق والقوانين السارية. كما تقوم بالتعريف بالموارد البشرية، المالية والتكنولوجيا المتاحة.

_دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال التسيير المارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار ويدير مراكز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

-اعادة تنظيم المؤسسةومساعدة على الحصول على التمويل والوصول الى احسن نوعية تجارية ، كما تسعى الى تحسين النوعية والتكيف مع المقاييس الدولة.

-تقوم باعداد دراسات استراتيجية ، وجمع معلومات خاصة بأسواق الفروع المتاحة على المستويين المحلي والدولي' مع معالجة المعطيات بكل فلاع و وضعها تحت تصرف المستثمرين.

_دعم انشاء وتوسيع المؤسسات وتطويرها في مجال التكنولوجيا الحديثة.

وفي هذا الاطار وضعت خطة لانشاء 14 مركز تسهيل في مناطق مختلفة منت الوطن ليتم انشاء الباقي في مراحل أخرى. والى كتابة هذه السطور فان هذا المشروع لايزال في طور الانجاز.وللاشارة فان هذه المراكز تعمل بالموازاة مع المشاتل التي يتم انشائها في نفس المكان .

-تعتبر المشاتل هيئات استقبال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحديثة النشأة، حيث توفر لها مجموعة من الخدمات الضرورية للانطلاق في النشاط مثل توفير محلات مؤقتة، توفير خدمات ومساعدات في مختلف المجالات وبالاسعار أقل مما هي عليه في الاسواق ، وباتالي تعتبر

المشاتل كوسط اقتصادي محلي يوفر كافة الخدمات الاقتصادية والمالية للمؤسسات الحديثة النشاة ، ومن بين اهم اهدافها :

_ استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشاة لمدة معينة وكذا اصحاب المشاريع.

_تسيير وايجاد المحلات للمؤسسات الحديثة المنشاة التي لا تمكنها امكانيتها المالية توفر المحلات الملائمة للنشاط.

_تقديم الارشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة انضاج المشروع وتتكون المشتلة من مجلس ادارة ومدير ولجنة اعتماد المشاريع وهذا لاجل ضمان نجاح هذه المؤسسات في المرحلة الاولى لبداية النشاط وتقدر هذه المدة من السنتين الى 3سنوات في أغلب الاحيان. وفي هذا الاطار تستعد الوزارة لفتح مجموعة من المشاتل ترافق مراكز التسهيل من أجل تشجيع ترقية وتطوير هذا القطاع.

3-. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة بانخفاض رأسمالها ومحدودية الضمانات خاصة العينية منها. الأمر الذي أدى بالبنوك إلى العزوف عن تمويل هذا النوع من المؤسسات ، ولحل هذه المشكلة قامت العديد من الدول بإدخال ميكانيزمات مالية متنوعة من ضمنها صندوق ضمان القروض ، والذي هو عبارة عن مؤسسة مالية تاخذ على عاتقها مخاطر عدم تسديد القروض البنكية من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنخرطة في الصندوق .

وفي اطار دعم تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تم إنشاء صندوق الضمان التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الصادر في نوفمبر 2002. اذ يعتبر اول اداة مالية متخصصة لمعالجة اهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمتمثل في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية ، كما يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية وذلك بتحويل دور الدول من مانحة للاموال الى ضامنة للقروض حيث يقوم بمنح الضمانات للنشاطات التالية :

انشاء المؤسسات ، عماليات التوسيع وتجديد التجهيزات بالموازاة مع ذلك يجب ان تكون المؤسسة قد استوفت معايير الأهلية للقروض البنكية . بالإضافة إلى القروض الاستثمارية يضمن هذا الصندوق القروض التسييرية.

4-.برنامج ميدا1 (MEDA 1)[1]:

تعرف الساحة الاقتصادية في الجزائر خلال التسعينيات تطورات جد مهمة ، خاصة فيما يتعلق بالانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، وتطبيق بنود عقد الشراكة مع الاتحاد الاروبي والذي ستكون له انعكاسات ملحوظة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، تختلف هذه الانعكاسات من المؤسسات لاخرى حسب الوضعية التنافسية لكل منها ، ولهذا من الضروري تدخل الدولة من خلال وضع اليات تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصمود في وجه المنافسة القوية التي ستواجهها وفي هذا الاطار عقد الجزائر مع الاتحاد الاروبي اتفاقية 1999 تهدف الى رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية وذلك للمشاركة اكثر في النمو الاقتصادي ، والصمود امام المؤسسات الاوروبية حيث خصص مبلغ يفوق 62.5 مليون /اورو كغلاف مالي لتطبيق هذا البرنامج 57 مليون منه ممولة من طرف الاتحاد الاوروبي ، والمبلغ المتبقى تتحمله الجزائر والمهام الرئيسية لهذا البرنامج هي:

_تأهيل وتحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج والتساير مع التطور المفروض عليها للانتقال الى اقتصاد البسوق.

[1] **MEDA 1** برنامج الاتحاد الاروبي للتمويل (شراكة اورو–متوسطية).

-تحسين مستوى التسيير والادارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تسهيل الوصول او الحصول على المعلومة المهنية لرؤوساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين والخواص.

_المساهمة في توفير الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

_تتمثل وظيفة هذا البرنامج في تشخيص الوضعية المالية والتنافسية للمؤسسات للانتقال الى عمليات التأهيل في الميادين التالية: التسويق ، الادارة والتنظيم ادارة المارد البشرية ،التحكم في تكاليف الانتاج ، تطوير النظام المحاسبي ومراقبة التسيير ، من خلال اجراء دورات تدريبية وتشير الإحصائيات إلى غاية 15 فيفري 2005 أنه 386 مؤسسة صغيرة ومتوسطة دخلت في برنامج التأهيل ، بينما استفادة 290مؤسسة أخرى من عمليات التأهيل ،كما تم عقد 126 دورة تدريبية .

كما أعلن وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مصطفى بن بادة، أول أمس، أن برنامج التعاون الجزائري-الأوروبي الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ميدا 2" سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من أول جانفي من السنة القادمة 2009• [1] وتنص الاتفاقية التي وقعت بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مارس الماضي على تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمساهمة هذا الأخير بـ 40 مليون أورو والدولة الجزائرية بـ 3 ملايين أورو وكذا مساهمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها بقيمة مليون أورو• ويهدف هذا الاتفاق - حسب السيد بن بادة في رده على سؤال لأحد أعضاء مجلس الأمة حول جهود الدولة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - إلى تعزيز مكاسب البرنامج الأول الخاص بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ميدا 1" كما يسعى إلى تيسير مهمة هذه المؤسسات في اعتماد التقييس وإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة• وينطوي البرنامج على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإرساء مسار الجودة وتكريس الدعم المؤسساتي للمنظمات الممثلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمراكز التقنية لتأطير هذا الصنف من المؤسسات• وأكد في ذات الإطار أن هذا البرنامج إلى جانب البرامج الأخرى ("ميدا 1" والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) يسعى الى تعزيز التنافسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية كونها "حتمية لمواجهة تحديات الانفتاح الذي يعيشه الاقتصاد الوطني"• وفي حديثه عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أوضح أنها بلغت 946 293 مؤسسة صغيرة توفر ما يقارب 100 ألف منصب شغل، مؤكدا في ذات الصدد أن هذا العدد ينمو بمعدل 10 % سنويا• وبعد التذكير بنشأة القطاع في الجزائر التي تعود إلى أواخر الثمانينيات، أكد الوزير على ضرورة التفكير في آليات جديدة ومتجددة لتكريس خيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل لتطوير الاقتصاد الوطني خارج المحروقات•

[1] جريدة الفجر بتاريخ 2008/08/07 اطلع يوم 2017/05/12.

كما أعلن بن بادة أن حوالي 700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أفصحت عن رغبتها في الاندماج في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أطلقته الوزارة السنة الماضية• مشيرا أن الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أبرمت إلى غاية نهاية جوان الماضي عقودا للتأهيل مع حوالي 247 مؤسسة ورافقت حوالي 20 مؤسسة في مسار التشخيص• وأوضح المتحدث أنه بعد سنة من انطلاقه "أعطى هذا البرنامج نتائج جد مشجعة" داعيا المؤسسات المعنية "باستغلال كافة قدراتها من أجل الحصول على منتوجات مصادق عليها من شأنها أن تنافس أحسن المنتوجات وتضمن ترقية الصادرات"• كما دعا أيضا الى ضرورة "انخراط أوسع من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا البرنامج باعتبار أنها تشكل أهم قطاع محدث لمناصب الشغل والثروات".

الشكل رقم (1-1): توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج ميدا حسب القطاعات الاقتصادية

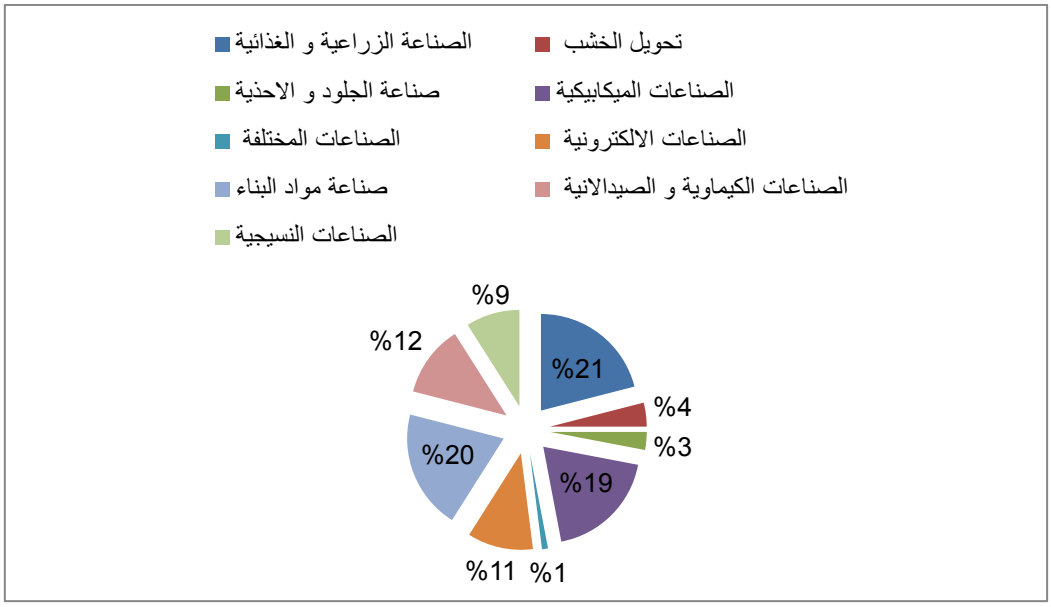

المصدر: برنو نور الهدى ، مرجع سابق ذكره ص36.

نلاحظ من خلال الشكل تنوع القطاعات الاقتصادية المستفيدة من برنامج التأهيل ، ليحتل قطاع الصناعات الزراعية الغذائية المرتبة الاولى ويليه قطاع مواد البناء . الا ان هذه النتائج تبقى غير كافية مقارنة مع الغلاف المالي المخصص62.5 مليون اورو لتطبيق البرنامج، وكذا الفترة المقدرة بخمس سنوات اذا كان من الممكن تحقيق نتائج أكبر وهذا مايدل على نقص الخبرة في مجال رؤوس الاموال .

5- البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة :

تعتبر البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة مركزا لتقديم المعلومات التقنية والصناعية وبنك للمعلومات ، كما تعتبر وسيلة تنظيم عروض وطلبات المناولة (المقاولة من الباطن)[1] . فهي جمعية ذات غرض غير مربح تم انشائها 1991 مهامها :

-احصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناولة اعلام وتوجيه المؤسسات في هذا المجال .

-اجراء العلاقات بين عروض وطلبات المناولة و الاشتراك على المستوى الوطني والدولي.

_ تشجيع الاستعمال الامثل للقدرات الانتاجية التي تمتاز بها الصناعات المحلية.

لقد تم انشاء هذه البورصة لتشجيع المقاولة من الباطن ، التي تساعد على خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة متخصصة ومتنوعة ، تسلهم في توفير مناصب عمل .

بالاضافة الى برنامج السابق الذكر والتي تبنتها الجزائر بهدف تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، توجد العديد من البرامج الاخرى قيد التنفيذ تسعى لتحقيق نفس الاهداف ، منها ما هو محلي كانشاء خريطة لانتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر التراب الوطني من أجل الاحصاء الدقيق لانتشار هذه المؤسسات وبالتالي التحكم في فرص الاستثمار وتوجيهها . كما توجد برامج أخرى بالشراكة مع الدول أجنبية من أجل الاستفادة من تجارب هذه الأخيرة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الاتفاقية الجزائرية الألمانية لتطبيق مشروع الإرشاد والتكوين المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة PME /ConForm .اما مع البنك العالمي وبالخصوص مع الشركة المالية الدولية (SFI) تم اعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات لإعداد و وضع حيز التنفيذ لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها وستدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دارسات اقتصادية لفروع النشاط .

[1] برنو نور الهدى ، مرجع سابق ذكره ص36.

6-. المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وهو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه :[1]

_ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح باعداد سياسة واستراتيجيات لتطوير القطاع.

_ دراسة المسائل المتعلقة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

_التعرف على العراقيل والحلول اللازمة لجملة المشاكل المتعرضة للقطاع.

_ المساهمة في اعداد وضع حيز التنفيذ نظام للمعلومات الاقتصادية واحصاء لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

_تشجيع وترقية انشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

_ ويتشكل المجلس من الهيئات التالية : الجمعية العامة ، الرئيس ، المكتب، اللجان الدائمة

المطلب الثاني :تقييمـه

من خلال ما قدمناه من برامج دعم و تطوير المؤسسات ارتاينا الى دراسة تقيمية لهذه البرامج محاولين بذلك ابراز الحصيلة لكل من المؤسسات المنشاة و كذا عدد مناصب الشغل .

لهذا سوف ندرس بالارقام هذه الحصيلة :

1- ما تبينه الاحصائيات فان التكلفة الاجمالية للمشاريع المصرح بها لدى andi خلال 2002-2012 بلغت 2456841مليون / دج مع امكانية توفير299115 منصب عمل.
2- زيادة في خلق المشلريع بحيث وصلت في سنة 2014 الى 9904مشروع بتكلفة 2192 مليار دج مقابل 8895 مشروع بتكلفة 1716 كليار دج .

[1] برنو نور الهدى ، مرجع سابق ذكره ص37.

3- المساهمة في زيادة الناتج الوطني

يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجمالا بأكثر من 77% من الناتج داخلي الخام، وهي نسبة معتبرة ينبغي ليس فقط المحافظة عليها بل وتنميتها أيضا، وهذا ما سنلاحظه في جدول الموالي

الجدول رقم(1-4) : تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني(2001-2005)

	2001		2002		2003		2004		2005	
	القيمة بالمليار دج	%	القيمة بالمليار دج	%	القيمة بالمليار دج	%	القيمة بالمليار دج	%	القيمة بالمليار دج	%
نسبة مساهمة القطاع العام في PIB	481.5	23.6	505.0	23.1	550.6	22.9	598.65	21.8	651.0	21.59
نسبة مساهمة الخاص العام في PIB	1560.2	76.4	1679.1	76.9	1884.2	77.1	2146.75	78.2	2364.5	78.41
المجموع	2041.7	100	2184.1	100	2434.8	100	2745.4	100	3015.5	100

المصدر:نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، العدد العاشر،2006

الشكل رقم(1-2): :تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني 2001-2005

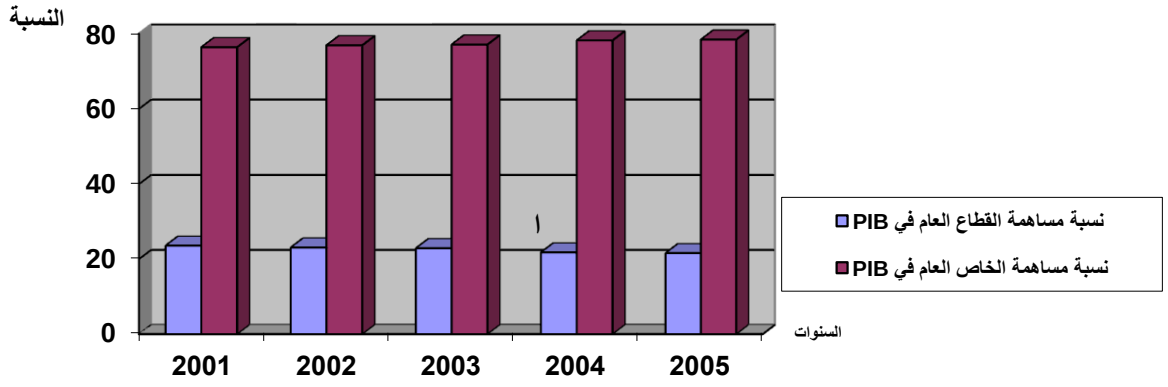

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم1 -2

من خلال الجدول رقم (1) و الشكل رقم (1) نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة في الناتج الداخلي الخام P I B تتزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة من 2001-2005، وهذا ما يفسر بتوجه الدولة نحو تنمية المؤسسات الصغيرة، بحيث أصبحت الجزائر تسعى دوما للرفع من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات وجعلها قادرة على المنافسة، في ظل الانفتاح والتوجه نحو اقتصاد السوق خصوصا في ظل الشراكة الأوروبية الجزائرية وذلك بتبني عدة برامج وإصلاحات.

4-المساهمة في الحد من مشكلة البطالة

تستخدم المشروعات الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظيفة العمومية الحكومية، مما يساعد الدول التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهّلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة.

لقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية المشروعات الصغيرة فقد أصبحت المشروعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي 84 % من العمالة اليابانية الصناعية، وفي أمريكا وفرت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1992 وحتى عام 1998 أكثر من 15 مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها، وأن المشاريع الصغيرة تستوعب 70% من قوة العمل الأمريكية،

وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوربي في عام 1998، تبين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي 70 % من فرص العمل بدول الاتحاد"، ولتقييم نتائج ودرجة فعالية

المشروعات الصغيرة بالجزائر ومدى نجاعتها في التوظيف والمساهمة في التخفيف من البطالة، نلجأ لمؤشرات إحصائية تسمح لنا بتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التوظيف من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم (1- 5) : تطور مناصب الشغل

نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		عام 2005	عام 2006	الزيادة	%
المؤسسات الخاصة	الأجراء	642987	708136	65149	10.13
	أرباب المؤسسات	245842	269806	23964	9.75
المؤسسات العامة		76283	61661	14622	-19.17
الصناعات التقليدية		192744	213044	20300	10.53
المجموع		1157856	1252707	94851	8.19

المصدر:نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، العدد العاشر،2006

يلاحظ من خلال الجدول زيادة في عدد أجراء المشروعات الصغيرة بـ 94851 أجير عند نهاية 2006 وبمعدل تطور بقدر بـ 8.19% مقارنة مع عام 2005 وهذا ما يوضحه الشكل رقم 1-3.

الشكل قم :(1- 3) :تطور مناصب الشغل

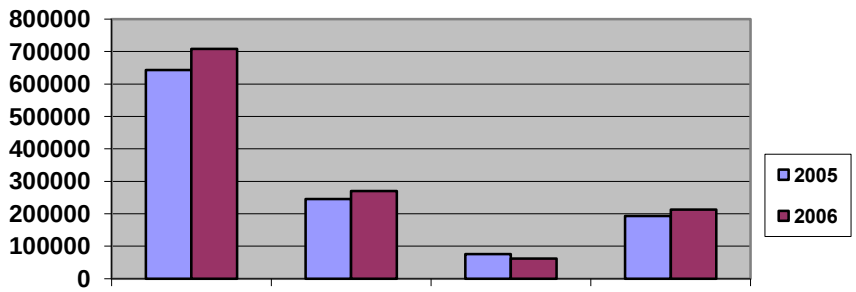

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم 1-3

5-دورها الايجابي في تنمية الصادرات

يكتسي قطاع المشروعات الصغيرة دوراً هاماً من حيث تواجده في جميع المجالات الاقتصادية، فمعظم البلدان الصناعية المتطورة تساعد قطاع المشروعات الصغيرة على الدخول الأسواق الخارجية عن طريق مساعدات مالية مباشرة من الدولة أو منح خدمات مجاناً أو عن طريق إقامة معارض ...الخ.

إن ما يميز هيكل صادرات الجزائرية هو سيطرة المحروقات (أكثر من 95 %)، ونظرا للتقلبات التي تمس أسعار النفط وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، فقد سعت الجزائر إلى تنمية الصادرات خارج المحروقات وذلك برسم إستراتيجية شاملة تستهدف الوصول بالصادرات الوطنية خارج النفط، من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية.

وحسب وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ويبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتصدير منتجاتها 302 مؤسسة سنة 2003،وتقدر حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ4% من إجمالي الصادرات أي حوالي 600 مليون دولار[iii]، وفيمايلي جدول يبين لنا تطور بعض المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2005

الجدول رقم (1-6) :– تطور بعض المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال 2006

الوحدة: مليون دولار أمريكي

القطاع	2005		2006		معدل التطور%
	القيمة بالدولار	النسبة	القيمة بالدولار	النسبة	
الزيوت والمواد الأخرى	314.09	34.63	269.45	25.28	14.21-
النشادر المنزوعة الماء	156.77	17.28	156.64	14.69	0.08-
نفايا وبقايا المواد السبكية الحديد والصلب	105.34	11.61	126.15	11.83	19.76
نفايا وبقايا النحاس	49.33	5.44	95.11	8.92	92.8
الزنك في الحالة الخام	38.05	4.20	81.09	7.61	113.11

الفحوم الحلقية	10	1.10	53.17	4.99	431.70
نفايا وبقايا الالومنيوم	4	0.44	21.32	2	433

المصدر: www.ons.dz

6-دورها في محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية

إن المشروعات الصغيرة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء، فهي تتسم بمرونتها في الانتشار ألموقعي والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم مما يساعد في تحقيق هدف التوازن الإقليمي، فضلا عن دورها في تحسين وضع المناطق الريفية وحماية الصناعات التقليدية، مما يساهم في تحقيق الاستقرار في الدخول الريفية التي تخضع عادة لتقلبات دورات الإنتاج الموسمية، كما تزود سكان الأرياف بالسلع والخدمات غير الزراعية، إن أهم ما يميّز هذه المشروعات هو الانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطّن بالقرب منها أو بالتعامل معها.

خلاصة الفصل:

خلاصة القول لهذا الفصل هو ان برنامج الهيئات المشرفة في دعم المؤسسات الاقتصادية استطاعت النهوض بالاقتصاد الوطني ، من خلال انشاء المؤسسات الاقتصادية في مختلف المجالات قصد القضاء على البطالة و تحقيق النمو الاقتصادي. تماشيا وفق القوانين الاقتصادية .

حيث توصلنا الى ان معدل كل من عدد المؤسسات و عدد مناصب العمل في تزايد و هذا حسب قدرة كل قطاع .

حيث استنتجنا ان قطاع الصناعة هو القطاع الاول في الجزائر ترتكز عليه من خلال استقطاب عدد هائل من اليد العاملة ، وكذا حجم الانتاج الذي بدوره يساهم في الناتج المحلي الاجمالي للوطن .

تمهيـــد الفصل:

إن الاختلاف في مستويات الحياة له آثار معتبرة على رفاهية الإنسان مما يتطلب معرفة المحددات أو العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، الذي يسمح بدوره من تقارب أو تباعد مستويات المعيشة، يعود ظهور النمو الاقتصادي الحديث إلى عوامل أو ظواهر تاريخية، ناتج عن النظام الخاص بحق الملكية ولراسمالية والتي منبعها المدرسة الكلاسيكية الممثلة بكل من آدم سميث ودافيد ريكاردو ثم تليها نظرية شومبتر والتي تهتم بدور الابتكارات التكنولوجية والنظرية الكينزية التي عبر عنها كل من هارود و دومار في نموذجهما، غير أن الفكر الجديد أو الحالي لتفسير النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بنموذج سولو والنماذج التي أتت بعده والتي يمكن ربط اغلبها بهذا الاخير.

ولهذا سوف نقدم في الفصل الثاني إلى مفهوم النمو الاقتصادي ،محدداته ،عناصره مرورا إلى قياسه و أهمية تحليلة .

.

المبحث الأول: تفسير النمو الاقتصادي

يعد هدف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على اختلافها وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالدول النامية والمتخلفة التي تسعى دوما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة البطالة وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية.

المطلب الأول :مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرف النمو الاقتصادي انه "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد" كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي والذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي المتتالي. وبماأن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو الدخل الفردي .[1]

ووفق ماسبق فإن النمو الإقتصادي يتجلى في :

-زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.

-إرتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو الإقتصادي أن يكون مصاحباً لتقدم إقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير صاحب بتقدم إقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل

[1] جلال خشيب –النمو الاقتصادي ص5WWW.ALUKAH.NET اطلع عليه يوم 20 مارس 2017.

نمو السكان. بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع إقتصادي.

تعاريف اخرى:

1-تعريف "P.A.Samuelson ":

حسب الاقتصادي الأمريكي " P.A.Samuelson" يعبر النمو الاقتصادي عن "مقدار الزيادة الحقيقية التي في الناتج الوطني الحقيقي (الصافي أو الخام) في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة،مع الأخذ في الحسبان طريقة تقدير أو حساب كل من الناتج الوطني أو صافيه".

فتردده عن الأول أو الثاني للمؤشرين يبرر من طرف الاقتصادي، أنه على مستوى النمو الاقتصادي يجب استخدام الناتج الوطني الصافي (PNN) لأنه حسبه من السهل الحصول على المعطيات.[1]

2- تعريف "N.Kaldor ":

يعتبر"N.Kaldor "النمو الاقتصادي على المدى الطويل" معدلا للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ، وهو من أهم الأولويات التي تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تحقيقه".

3- تعريف " S.Kusnets":

يعكس النمو الاقتصادي لدى " S.Kusnets " "القدرة الدائمة لتزويد المجتمع بكمية متزايدة من السلع والخدمات لكل مواطن تكفي حاجاته بغية الاحتفاظ أو الرفع من مستوى المعيشة".

4- تعريف " صلاح الدين نامق":

يعرض الكاتب " صلاح الدين نامق" في كتابه " نظريات النمو الاقتصادي " مجموعة من التعاريف التالية للنمو الاقتصادي .[2]

- هو عملية التفاعل القوي الذي يحدث في بيئة معينة في فترة زمنية معينة متضمنا تغيرات شتى في هذه البيئة و في الظروف البيئية المحيطة بها(الإنسان، رأس المال، مظاهر الحياة الاجتماعية و الاقتصادية الأخرى) ، و ستؤدي هذه التغيرات الثورية أو الجذرية إلى زيادة في الناتج القومي (الوطني) الذي يعتبر في حد ذاته تغيرا طويل الأمد؛

[1] - عبد الكريم تاج، "نماذج النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر،2003، ص 4.

[2] صلاح الدين نامق،"نظريات النمو الاقتصادي"،دار المعارف، القاهرة،1975،ص ص 1-8

هو عملية اقتصادية يتم بموجبها حدوث تغيرات شتى في عرض العوامل الإنتاجية في المجتمع (من رأس المال إلى عمل إلى تنظيم و إدارة إلى ثروات طبيعية)؛ و هو –في الوقت ذاته- عملية تؤدي إلى حدوث زيادات

المطلب الثاني:عناصر(سمات) النمو الاقتصادي

يحصل النمو الإقتصادي بتوفر الظروف التالية:

1-زيادة حجم الإنتاج : ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الإقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمينة مقارنة بالفترات السابقة.

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل:بمعنى ان معدل النمو الاقتصادي لابد و ان يفوق معدل النمو السكاني . و هذا يعني زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة[1].

و يتم حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي حسب المعادلة التالية:

متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي = اجمالي الدخل المحلس / عدد السكان

- ان تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية : بمعنى ان تكون الزبادة التي تتحقق في دخل الفرد اكبر من معدل التضخم ،و تحسب الزيادة الحقيقية في الدخل عن طريق المعادلة التالية

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي

(معدل النمو الاقتصادي) – معدل التضخم

2-حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: بمأن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر و الإستمرار في عملية النمو.

[1] سحر عبد الرؤوف سليم ، عبير شعبان عبده -قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية -كلية التجارة –جامعة الاسكندرية الطبعة الاولى 2014 ص80.

3-التقدم الإقتصادي: ويعرف R,Barre التقدم بأنه" :نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان"، ويعبر التقدم الاقتصادي عن "مجموع التحسينات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، المرافقة للنمو" [1].

المطلب الثالث : محددات النمو الاقتصادي

بصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل و هذه العناصر ستلازم المخططين و منفذي العملية التنموية باستمرار و هي:[2]

1-العمالة

2-رأس المال

3-الموارد الطبيعية

4-الإدارة و التنظيم

5- التكنولوجيا

- **العمالة**:إن الكفاءة و الخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج ،وبعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة و غير الكفوءة و غير الماهرة أي لا قدرة لها على التعامل مع ماكنة أو حاسوب مغقد،قد تشك عائقا أمام التنمية الاقتصادية و يظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة و توظف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصا الصناعة و الخدمات ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات و مدراء المصارف و الأطباء .
- **رأس المال**: وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ويمثل راس المال الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية، وبتكون أ رس المال من مخزون المجتمع من الآلات و المعدات والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من البنية المادية الأساسية، التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإتاجية للمجتمع .فالتراكم الراسمالي أي زيادة المخزون المادي لدى أي

[1] http://www.alukah.net اطلع يوم 2017/05/12

[2] محمود علي الشرقاوي –النمو الاقتصادي و تحديات الواقع . دار غايدة ص47 و ص48 الطبعة الاولى 2016.

مجتمع تكون بدايته اقتطاع هذا المجتمع لجزء من دخله في مرحلة ما وادخاره) أي عدم استهلاكه(، ومن ثم تحويل هذه المدخ ا رت إلى وجوه استثمارية منها صناعة الأدوات والمعدات التي تساعده على زيادة إنتاجه.

- **الموارد الطبيعية**:و يعد هذا العنصر مساعدا فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان ،بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان ما زالت نامية.
- **الإدارة و التنظيم**:يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق و عادات و تقاليد و أعراف و معتقدات المجتمع
- **التكنولوجيا**:أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع و خدمات و يظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها، و بعبارة أخرى عناصر الإنتاج الأرض و العمل و رأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع و الخدمات .[1]

المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

حضي موضوع التنمية الاقتصادية ومن ثم النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي ، وتم تناوله من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال فترات و حقب زمنية مختلفة ، تختلف الواحدة عن الأخرى من جوانب عديدة ومتنوعة ، وأبرز ها يتمثل في تطور و تغير الحياة الاقتصادية للإنسان . وهذا ما جعل مفهوم النمو

الاقتصادي يتغير عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي، ومن ثم فقد أعطيت له نظريات عديدة ،تعكس كل واحدة ظروف الحقبة الاقتصادية السائدة.[2]

المطلب الاول : نظرية النمو الكلاسيكية

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلى رأسهم آدم سميث و دافيد ريكاردو و روبرت مالتوس وقد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساساً على أنه"نتاج عملية التراكم الرأسمالي" و قد كانت الرأسمالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة التنمية عندهم،كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل ، الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج و بالتالي في التطور و التنمية .وسوف نتناول أفكار الرواد الكلاسيك كل على حدة [3]

[1] محمود علي الشرقاوي نفس المرجع ص49.

[2] محمود علي الشرقاوي مرجع سابق ص52.

[3] وعيل الميلود –المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها -مذكرة شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية الجزائر3-2013/2014ص17.

1- **ادم سميـث Adam Smith:**

يرى آدم سميث أنه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجدداً ذاتياً . ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي و توفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل و التخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخول. ويترتب على الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلاً عن تزايد الادخار و الاستثمار . و يمهد هذا الطريق

لتقسيم أكبر للعمل و كذلك لنمو الدخل . و ينتج عن تقسيم العمل ميزة أخرى هي تزايد الأفكار الجديدة لإنتاج السلع حيث أن التراكم الرأسمالي الذي أصبح ممكناً عن طريق التقسيم السابق للعمل و التخصص– يأخذ صورة سلع و معدات أفضل .[1]

غير أن آدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو، أي أنه توجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو .ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة ، هذا فضلاً عن مناخ الدولة و موقعها بالنسبة للدول الأخرى . والعامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية .فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية ، و تتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد .

2- **دافيد ريكاردو David Ricardo:**

يعتبر ريكاردو أن القطاع الفلاحي أهم النشطات الاقتصادية ، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان ، فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي.

اهتم بعد ذلك ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي . وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة و من هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج ، إذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة ، لكنه كان متفائلاً أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ.[2]

و قد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات هي:

-الرأسماليون.

-العمال.

-الإقطاعيون.

[1] وعيل الميلود-مرجع سابق ذكره ص17.

[2] سماعيل شعباني –التنمية الاقتصادية –دار هومة الجزائر 1997 ص63.

فحسب ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي و الأساسي في الاقتصاد الوطني و في النمو الاقتصادي بصفة عامة ، لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم كما تكمن أهمية الرأسمالي في عمليتين:

1-البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.

2-إعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة ، وهذا يؤدي إلى توسيع رأس المال.

أما العمال فإنهم مهمون ، لكنهم أقل أهمية من الرأسماليون ، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي ، فهذا الأخير هو الذي يوفر لهم الآلات و العتاد ... وكل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج.

أما الإقطاعي و هو مالك الأرض فإنه مهم جداً و خاصة في القطاع الزراعي ، لأنه يقدم الأرض و هي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي.

و ينقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات ، يقسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره إلى ثلاثة أقسام:

-أرباح الرأسماليون.

-أجور العمال.

-ريوع الإقطاع.

و بما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول ، فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية و للمجتمع ، و ذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي ، ولهذا ركز على زيادة الأرباح ، إذ كلما زادت هذه الأرباح فإن تكوين رأس المال يزداد ، و يزداد بذلك الاستثمار ..

أما عن التجارة الدولية فهي مهمة جداً في المجال الاقتصادي، خاصة عند التقسيم الدولي للعمل، و ذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع و المواد التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل.

و بالنسبة للدولة فإن ريكاردو يرى بأهمية عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي . وأن الرأسماليين هم عمود التنمية الاقتصادية ، لذلك يحبذ ريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم حتى لا تقتل عزائمهم ، و بالتالي تضيع فرصة التنمية .[1]

3- روبرت مالتوس Robert Malthus:

ركزت أفكار وأطروحات مالتوس على جانبين هما نظرته الشهيرة إلى السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية.و يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد الذي يقول أن العرض هو الذي يخلق say حجم الإنتاج ، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون الطلب .[2]

ويرى مالتوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى

---

[1] محمود علي الشرقاوي – مرجع سلبق.ص58

[2] وعيل الميلود-مرجع سابق ذكره ص19.

الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك ، وقد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين ، و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع و أن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية. و في حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح مالتوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي .

أما بالنسبة لنظرته الشهيرة للسكان فإنه يري بأن معدل زيادة السكان يفوق معدل زيادة الغذاء ،حيث يرى بأن السكان ينمون بمتتالية هندسية بينما ينمو الغذاء بمتتالية حسابية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات و تناقص عوائد الزراعة و الذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف.

و يؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي ، و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان و ليس في زيادة رأس المال ، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد و التي تقلل من معدل دخل الفرد و تعيده إلى مستوى الكفاف.

ورغم أن تحليلات و استنتاجات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا و آسيا إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات و النظرة المتشائمة عند مالتوس لم تحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة و لأن إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس و أعلى من معدلات نمو السكان وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة و الذي عوض عن تناقص العوائد.

4- كارل ماكس Karl Marx:

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته .فلقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض وتعكس مراحل التطور الاقتصادي[1].

أما النظام الاجتماعي الذي ركز ماركس اهتمامه عليه فهو النظام الرأسمالي، الذي يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية والتي تحول في ظله دون تحقيق عملية تنمية ناجحة ، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة ، ومن هنا تظهر نظرية في التطور الرأسمالي عند ماركس تقوم على تحليل انتقادي لعملية الإنتاج والتراكم في هذا النظام؛ فهذه المتناقضات تعمل على طي النظام الرأسمالي وانهياره، ليحل محله النظام الاشتراكي وفي ظل هذا النظام الجديد اللاطبقي سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو، استخداما كاملا، وسوف)يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك).

ويرى أن التسيير الرأسمالي للاقتصاد بهدف تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائداتها الخاصة ، أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الخاص بها ، وحتى تحقق المؤسسات أكبر

[1] حمدي باشا رابح ، أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص11

فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة و الوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج و يؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين و بالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة .و ينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية.

كما يرى ماركس بأن الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية والسياسية و الدينية و حتى الفكرية ، و الاقتصاد يعتمد على القوى المنتجة و وسائل الإنتاج ، إذ هذه الأخيرة هي التي تصنع تاريخ تطور المجتمع ، و وسائل الإنتاج هي الأدوات التي يستخدمها الناس لإنتاج حاجاتهم ،والإنسان مضطر إلى استخدام هذه الآلات والوسائل التي هي في تطور مستمر و هكذا تولد هذه الوسائل حركية نمط التنمية[1]

و يمكن وضع تحليل ماركس لعملية التنمية الرأسمالية في الصورة المبسطة الآتية:

توجد طبقتان في هذا النظام هما الرأسماليون والعمال. و يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد ، بينما لا يملك العمال سوى قوة عملهم و يستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد ممكن و ذلك ليس فقط من أجل رفع مستوى معيشته ولكن من أجل هدف أكثر أهمية من ذلك يتمثل في الحصول على أرصدة استثمارية للسباق مع غيره من الرأسماليين. وإحدى الطرق التي يستطيع الرأسمالي أرباحه عن طريقها تتمثل في إدخال اختراعات تنتج عن خفض نفقات الإنتاج ،ومن ثم يحصل الرأسمالي على معدلات ربح مؤقتة قد تفوق كثيراً ما يحصل عليه منافسوه . و الفرص لإدخال و استخدام مثل هذه التحسينات التكنولوجية كثيرة في تلك الصورة التي وضعها ماركس للنظام الرأسمالي ، ويرى ماركس أن البطالة التكنولوجية التي تنتج عن التقدم التكنولوجي في ظل الرأسمالية معدلاتها مرتفعة . فيطرد العمال من العمل نتيجة لإدخال آلات جديدة.

و يمكن القول بأن التقليل من أهمية و حجم التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك .

المطلب الثاني: نظرية النمو الكلاسيكية المحدثة(النيوكلاسيكية)

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النُّمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في [2]:

• أن النُّمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

[1] وعيل الميلود نفس المرجع السابق ص20.

[2] جلال خشيب شبكة الالوكةwww.alluka.net اطلع يوم 30مارس2017.

•أن النُّمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجي).

•بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

•فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النُّمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النُّمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقَها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنُّمو شكلاً آليًّا ميكانيكيًّا[1].

•أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائمًا على التجديد والابتكار.

•أن النُّمو الاقتصادي كالنُّمو العضوي - وصف مارشال - لا يتحقق فجأة، إنما تدريجيًّا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير؛ حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزءٌ من كلٍّ ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

•أن النُّمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

و قد استطاع رواد المدرسة النيوكلاسيكية بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي نذكر منها:

1-نموذج سولو –سوان Solow -Swan :

طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم و في الدول الصناعية المتقدمة، حيث أوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عدداً من الحقائق النمطية اشتملت على ما يلي:

-أن هناك تفاوت كبير في دخل الفرد بين أقطار العالم حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي 0.05 متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية.

-أن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين الدول.

-أن معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.

[1] المرجع السابق WWW.ALUKAH.NET يوم 30 مارس 2017 .

-أن المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تعدل ، بحيث يمكن أن يصبح الدولة غنية والعكس بالعكس.

كذلك أوضحت تجربة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ثبات معدل العائد الحقيقي على رأس المال ، وثبات أنصبة رأس المال و العمل في الناتج المحلي الإجمالي بمعنى انعدام الاتجاهات الزمنية ، و كذلك ثبات متوسط معدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة ، بمعنى استمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة[1].

و يمكن كتابة هذا النموذج على شكل ثلاث معادلات على النحو التالي:

$$Y = F(K, L) \qquad (1)$$

بحيث يمثل:

Y:الدخل.

K:راس المال .

L:العمل.

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج حيث يفترض أن هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد الثابتة الحجم ، بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة ، كذلك يفترض أن تستوفي دالة الإنتاج شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل النتاج ، وقانون

تناقص الغلة ، بمعنى أن تتناقص الإنتاجية الحدية مع ازدياد استخدام عامل الإنتاج . على هذا الأساس يمكن كتابة الناتج الفرد على النحو التالي:

$$y = f(k) \qquad (2)$$

حيث أن k :هو رصيد رأس المال للفرد وy:الدخل.

و تعبر المعادلة الثانية للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع الذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الاستثمار(الإضافة إلى رصيد رأس المال زائد مخصصات إهتلاك رأس المال) مع الادخار الذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج[2].

[1] وعيل الميلود مرجع سابق ص22.

[2] البشير عبد الكريم- دحمان بواعلي سمير عنوان المداخلة :/قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري-" **الملتقى الدولي حول التكنولوجيا وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات** جامعة الشلف -الجزائرص5.

$$k' = sY - dk \qquad (3)$$

k' : حيث هو التغير في رصيد رأس المال ، وهو يساوي صافي الاستثمار

S : هو الميل الحدي(المتوسط) للادخار .

d : هو معدل إهتلاك رأس المال .

و يلاحظ أنه يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع بدلالة الكميات للفرد و ذلك بملاحظة أن التغير مع الزمن لنسبة رأس المال العامل:

$$K=k / L$$

يمكن كتابته على النحو التالي:

$$k' = (G(k)-G(L) \qquad (4)$$

مع ملاحظة أن نمو العمال G(L) قد أفترض ثابتاً عند n، و بتعويض معدل نمو السكان ومعادلة صافي الاستثمار نحصل على:

$$k' = (sy/k-n-d)K \qquad (\quad 5)$$

نلاحظ أنه يمكن التعبير عن Y/K بدلالة الفرد على أنها y/k و بتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل على المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان:

$$k'=sy/k-n-d)k=sy-(n+d)) \qquad (6)$$

أو

$$k' = s\, f\,(k) - (n + d) \qquad (7\,)$$

حيث تم تعويض دالة الإنتاج للفرد.

تقول المعادلة الأساسية للنمو في نموذج سولو سوان أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاث عوامل:

-الاستثمار للفرد و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد.

- معدل إهتلاك راس المال للفرد dk و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال العامل.

-معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني nk و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال للفرد.

عادة ما يتم تحليل النمو الاقتصادي بالتركيز على المد الطويل عندما يتمكن الاقتصاد من تحقيق حلة مستقرة باضطراد تنمو فيها أهم العوامل بمعدل ثابت ، و من المعادلة الأساسية يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في نسبة رأس المال للعامل مساوياً للصفر ، ويمكن توضيح أحد أهم نتائج هذا النموذج بملاحظة أنه إذا كان البلد يتمتع بمستوى من نسبة رأس المال للعامل أقل من مستوى الحالة المستقرة فإن الاقتصاد سوف ينمو ، بمعنى زيادة رأس المال للعامل ، حتى يصل إلى مستوى الحالة المستقرة ، و كلما كان

البلد بعيداً عن الحالة المستقرة كلما كان نموه اكبر ، و عند مستوى الحالة المستقرة يبقى دخل الفرد ثابت .

و لتوضيح هذه النتيجة نأخذ دالة الإنتاج من الشكل كوب – دوكلاس حيث α هي نصيب

رأس المال في الناتج . في هذه الحالة فإن المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان تأخذ الشكل التالي:

$$k' = sk^{\alpha} - (n + d) \qquad (8)$$

و في المدى الزمني الطويل عند مستوى الحالة المستقرة$k^*=0$ مما يعني أنه يمكننا الحصول على قيمة رأس المال العامل عند الحالة المستقرة يساوي

:

$$k^* = (s/n+d)^{1/1-\alpha} \qquad (9)$$

و بتعويض هذه القيمة في دالة الإنتاج نتحصل على دخل الفرد في المدى الزمني الطويل على النحو التالي:

$$y^* == (s/n+d)^{\alpha/1-\alpha} \qquad (10)$$

وهي قيمة ثابتة بما أن كل المعطيات على يمين المعادلة ثابتة.

فسرت هذه القيمة التوازنية على انها تحمل جواباً للسؤال حول لماذا يتم مشاهدة بعض البلدان و هي فقيرة ، بينما الأخرى غنية ، و ذلك بملاحظة أنه مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها ، كلما كانت معدلات الادخار مرتفعة ،كلما كان البلد غنياً نسبياً ؛ و مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها ، كلما كان معدل نمو السكان مرتفعاً كلما كان البلد فقيراً.

2-نموذج جيمس ميد Jims Mead :

يعتبر جوهان ميد Meade.J من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية، قام بتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النموذج الاقتصادي الكلاسيكي، وقد نشر محاولته تلك التي عرفت بعد باسم نموذج ميد عام 1961 في كتابه الصادر بعنوان النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي "[1]، منطلقا من افتراضات نظرية اعتمدها سولو في نموذجه ، وأضاف بعض الفرضيات هي:-

- الآلات هي الشكل الوحيد ل أرس المال في الاقتصاد

- .نسبة العمل للآلات يمكن أن تتغير في الزمن القصير والزمن الطويل

– .أن هناك إمكانية إحلال كامل بين السلع الراسمالية فيما بينها، والسلع الاستهلاكية فيما بينها، .

و انطلق من دالة الإنتاج التالية:

$$y = f(K.L.N.T)$$

y: الناتج الصافي أو الدخل الوطني .

K:المخزون الصافي لرأس المال و المتجسد في الآلات .

L: القدر المتاح من قوة العمل .

N: القدر المتاح من الاستخدام الفعلي للأرض و الموارد الطبيعية، و يفترضه" ميد "ثابت .

T: عامل الزمن المؤثر في التقدم التكنولوجي: .

يرى ميد أن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من سنة لأخرى بتغير العناصر الثلاثة وفق المعادلة التالية:

$$\Delta Y = V.DK + W \Delta L + \Delta Ý$$

V: الناتج الحدي لرأس المال: .

W: الناتج الحدي لقوة العمل: .

$\Delta Y'$: حجم الإنتاج نتيجة لتغير المستوى التكنولوجي T :

ΔK :التغير في عنصر رأس المال .

ΔL :التغير في عنصر العمل .

[1] بوعمرة احمد مرجع سابق ص68.

و منه فالنمو حسب هذا النموذج يعبر عنه بصيغة معادلات نمو كالتالي:

$$\Delta Y/Y = VK/Y^* \Delta K/K + WL/Y^* \Delta L/L + \Delta \acute{Y}/Y$$

$\Delta Y/Y$: معدل النمو السنوي للناتج .

VK/Y: الناتج الحدي لرأس المال، و هي تمثل الجزء من الدخل الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات: .

$\Delta K/K$: معدل النمو السنوي لمخزون رأس المال : .

WL/Y: الناتج الحدي لعنصر العمل و التي تمثل الدخل القومي، و الذي يدفع كأجور لقوة العمل.

$\Delta L/L$: .معدل النمو السنوي لقوة العمل : .

$\Delta \acute{Y}/Y$: معدل النمو السنوي في التقدم التكنولوجي.

و تعتبر هذه المعادلة الأساسية لنموذج" ميد "، والتي توضح أن معدل النمو الاقتصادي الممثل بمعدل نمو الناتج وهو محصلة لثلاث معادلات مرجحة للنمو هي معادلة النمو لمخزون رأس المال و مرجح بالناتج الحدي لرأس المال و معدل نمو السكان المرجح بالناتج الحدي لقوة العمل و معدل النمو التكنولوجي.[1] و كاستعراض عام حول نمو "ميد "نقول أنه اعتبر معدل نمو السكان و معدل النمو التكنولوجي كثوابت، وأن التغير في معدل النمو يتحقق وفق سلوك كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال و حجم الادخار و الناتج الحدي لقوة العمل عبر الزمن.

ففي حالة ثبات معدل نمو السكان و معدل النمو التكنولوجي مع زيادة معدل المدخرات، فهذا سيؤدي إلى رفع نصيب الفرد من رأس المال و تنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، و هذا الانخفاض يمكن الحد منه في حالة زيادة إمكانية إحلال رأس المال محل كل من العمل و الموارد الطبيعية، و إذا كان المستوى التكنولوجي ملموساً فالإنتاجية الحدية لرأس المال ستأخذ في الارتفاع بدلاً من الانخفاض.

المطلب الثالث: نظرية النمو الكينزية

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 ، ظهرت أفكار كينز ، وقد كان اهتم أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة ، وقد تناول كينز النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل التجميعي(الكلي) وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية: العمل ، سعر الفائدة ، عرض النقود ومعدل الاستثمار.

ويفترض كينز دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير ، وقد اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل ، بينما اعتبر النيو كلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولا وفي الدخل ثانيا . فعندما

---

[1] بوعمرة احمد مرجع سابق ص69.

تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل وحجم العمالة في الاقتصاد الوطني.[1]

وعند مستوى معين للاستثمار يتحدد كما أشرنا مستوى الدخل ومستوى التشغيل ، ويتوقف مستوى الاستثمار هذا بمعنى آخر على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة ، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة ، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكنتري.

لقد وضع كينز عددا من الأسس الجديدة والتي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها ، وترتكز هذه الأسس والقواعد في النقاط التالية:

-كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي macro Economie عكس سابقيه الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي ، من خلال الاهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة ، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالية ، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل) والدخل ، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل ، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي(Say).

- يرى كينز أن المشكلة التي بها النظام الرأسمالي ليس بسبب العرض من السلع والخدمات ، بل تكمن في الطلب الفعال والذي عرفه على أنه" الجزء من الدخل الوطني أوالقومي ، الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، والقصور أو الضعف الذي وقع عليه أدى إلى هذه المشكلة.

-حسب كينز الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقيه ، الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولا ، وفي مستوى الدخل ثانيا ، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار ، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.

-لقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه ، لأن التدخل حسبه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام ، على عكس ما اعتقده الكلاسيكيون بقولهم أن التشغيل التام يحدث تلقائيا.

-لقد ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي ، ولم يتعرض كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض أو ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

إن الأفكار العامة التي اشرنا إليها والخاصة بالتحليل الكنتري صاحبها إيجاد نماذج كمية خاصة بالنمو الاقتصادي تركز على أفكار كينز ومن أبرز هذه النماذج نجد نموذج هارود_ دومار.

[1]وعيل الميلود مرجع سلبق ص26

❖ نموذج هارود-دومار *Harrod – Domar:*

يعتبر هذا النموذج أشهر نماذج الكتريين الجدد ، ويعتبر الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصاد، ووفقه يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت ، أي الاهتلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات ، الأبنية ، الطرق ، والجسور ..)وذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني . ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي (من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي)لا بد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الاهتلاك .وتمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال. ويعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمارات وبالتالي فهو المحرك لأساسي لعملية النمو الاقتصادي[1].

يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي وأسهلها تطبيقا.

ينطلق هذا النموذج من مجموعة من الفرضيات:

-يفترض أن الاقتصاد مغلق.

-تكلم عن مستوى معين من الناتج في ظل عمالة كاملة.

-تكلم عن نظام اقتصادي بأحكام وقرارات آلية وفورية.

-جميع مفاهيم الدخل والادخار والاستثمار ثابتة.

-يفترض أن متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار.

-يفترض أن علاقة الادخار والميل الحدي لرأس المال ثابتة.

-المستوى العام للأسعار ثابت.

يشتمل النموذج على:

دالة للإنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين رأس المال والعمل وتأخذ الشكل التالي:

$$Y = Min\{vK, bL\} \qquad (1)$$

وبافتراض أن هناك فائض للعمالة أو ندرة في رأس المال تصبح دالة الإنتاج خطية في رصيد لرأس المال على النحو التالي:

$$Y = vK \qquad (2)$$

وبافتراض أن معدل إهتلاك رأس المال يساوي الصفر ،يتطلب شرط التوازن سوق السلع أن يتساوى الادخار مع صافي الاستثمار وذلك على النحو التالي:

$$I = dk/dT = K = sY \qquad (3)$$

وبتعويض Y من دالة الإنتاج يمكن التوصل إلى معدل نمو رصيد رأس المال

[1] وعيل الميلود مرجع سابق ص27.

$$G(K) = sv \qquad (4)$$

وتعني هذه النتيجة أن رصيد رأس المال ينمو بمعدل يساوي معدل الادخار مضروبا في نسبة الناتج لرأس المال ، ويلاحظ في هذا الصدد أن معدل نمو رأس المال يعتمد على معطيات سلوكية ،كمعدل الادخار ، ومعطيات تقنية ،كنسبة الناتج لرأس المال ، وهي معطيات خارجة عن نطاق التحكم.

وللحصول على معدل نمو الإنتاج يمكن القيام بمفاضلة دالة الإنتاج مع الزمن نتحصل على:

$$Y' = vK' \qquad (5)$$

وبتعويض تعريف الاستثمار من المعادلة رقم 03 نتوصل إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

$$G(Y) = sv \qquad (6)$$

وتعني هذه النتيجة أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنفس معدل نمو رصيد رأس المال ،ويعتمد مثله على معطيات خارجية ، سلوكية أو تقنية.

ويلاحظ أنه إذا كان معدل نمو السكان يساويn فإن معدل نمو دخل الفرد كمؤشر للأداء التنموي يكون على النحو التالي:

$$G(y) = sv - n \qquad (7)$$

وتعني هذه النتيجة أن مؤشر الأداء التنموي يعتمد على معطيات خارجية بما في ذلك معدل نمو السكان.

إن تطبيق هذا النموذج يوصف بالسهل:

فإذا كانت لدينا فرضا $v = 0.2$ و $s=0.25$فإن معدل نمو الاقتصاد سيكون

$$G(y) = (0.2) \times (0.25) = 0.05$$

أي أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو بمعدل 5% ، وإذا كان نمو معدل السكان فإن ذلك يعني $n= 0.03$ أن معدل نمو متوسط دخل الفرد يساوي 0.02 أي 2% سنويا.

ومن جملة الانتقادات التي وجهت إلى هذا النموذج أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها النموذج ، والتي تجعله غير واقعي ، ومن جملة هته الانتقادات نجد:

-أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية ، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل ، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.

-أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.

-النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعر الفائدة.

-فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية ، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

-إن النموذج غير واقعي بالنسبة للدول النامية بسبب اعتماده على مبادئ غير متوفرة بالقدر المطلوب كالادخار وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحالة التشغيل الكامل.

المطلب الرابع :نظرية النمو الجديدة(الداخلية)

إن القصور في تفسير التباعد والاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان جعل نماذج النمو الكلاسيكية تلقى معارضة كبيرة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ،كونها ترجع النمو الاقتصادي إلى عوامل خارجية مستقلة عن التقدم التكنولوجي[1].

هذا القصور يوفر إطار نظري لبروز نظرية النمو الداخلية ،كما أن الدافع الأساسي في نظرية النمو الجديدة هو تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق ، ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض . و يتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض ، مما ينتج عنه اختلاف حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة.

إن البناءات السابقة لمدرسة النمو الداخلي تفترض أن معدل الادخار ومعدل الاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان العالم.

وترى نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر النمو ، وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات ، فبالنسبة لعنصر العمل تربط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية والاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث والتطوير ، وهذا ما يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص الغلة أي عن طريق الاستثمار في الرأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال العيني [2] .

ويمكن مما سبق إبراز أهم الاختلافات الموجودة في النظرية النمو الداخلي مقارنة مع النظريات التي سبقتها وعلى وجه الخصوص نظرية النيو كلاسيكية.

---

[1] وعيل الميلود مرجع سابق ص30.

[2] وعيل الميلود مرجع سابق ص31.

-أن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرضيات النظرية النيوكلاسيكية القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر ، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي وفي أكثر الأحيان ،كالتركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس مال

المستثمر ، وبافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية والوفرات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص.

-نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول.

-إن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج ، فلم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل.

وقد تم بناء العديد من النماذج الكمية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على أفكار ومبادئ نظرية النمو الداخلي - .ومن أهم هذه النماذج نجد نموذج بول رومار Paul Romer

- **نموذج بول رومار *Paul Romer***

صاغ Romer ***Paul***نموذجه كالتالي :

النموذج يحتوي على مؤسسة منفصلة عن بعضها البعض، أي أن لها نفس دالة الإنتاج من نوع كوب دو غلاص *Cobb-Douglas*

$$y_{it} \qquad =(k_{it})^{1-B}\ (A_t L_{it})^{B} ....(1)$$

y_{it}إنتاج المؤسسة i في الفترة t y_{it}إنتاج المؤسسة i في الفترة t

L_{it} و k_{it} كمية العمل و رأس المال المستعمل من طرف كل مؤسسة و

A: رأس المال المرن أو المعرفة لكل المؤسسات و المرتبطة برأس المال الإجمالي.

مع أن

$$A=(A)^{1/B}(\sum k_{it}) \qquad ....(2)$$

و منه تصبح المعادلة (01) كما يلي:

$$y_{it=}\ (k_{it})^{1-B}\ [A^{1/B}\ (\sum k_{it})^{\alpha} \qquad L_{it}]^{\alpha} ....(3)$$

و في حالة إذا ما كان العمل و رأس المال موزعين بحصص متساوية بين المؤسسات فالإنتاج، الكلي المجمع(للاقتصاد ككل هو:

$$\sum y_{it}=(\sum k_{it})^{1-B}[(A)^{1/B}(\sum k_{it})^{\alpha}\sum L_{it}]^{\alpha} \quad ....(4)$$

و العلاقة (04) تصبح:

$$\sum y_{it}=A[\sum k_{it}]^{1-B+\alpha B}[\sum L_{it}]^{B} \quad ....(5)$$

نضع:

$$Y_t=\sum y_{it} \ . \quad K_t=\sum k_{it} \quad . \quad L_t=\sum l_{it}$$

فتصبح العلاقة (05) كما يلي:

$$y_{it}=A[k_{it}]^{1-B+\alpha B}[L_{it}]^{B}$$

..........(6)

و منه فالمردودية الخاصة هي:

$$r_{it}=(1-B)(k_{it})^{-B}(A_tK_{it})^{B} \quad ....(7)$$

نقوم بتعويض A الموجودة في المعادلة (02) في المعادلة (07) نحصل على

$$r_{it}=(1-B)AL_t^{B} \quad K_t^{B(\alpha-1)} \quad ....(8)$$

و المردودية الاجتماعية تصبح كما يلي

$r_{t=(1-B+\alpha B)} AL^{B}_{t} K_{t}^{B(\alpha-1)}$ ....(9)

انطلاقاً من المعادلتين (08) و (09) تظهر أن المردودية الخاصة أقل من الاجتماعية و هذا ما يفسر بالخارجية.

نقوم الآن بدراسة مشكل النمو من خلال المرور عبر تكوين هاملتون لدالة المنفعة.

$$MAX\ U=\int c^{1-\sigma}-1e^{-pt}/1-\sigma\ dt$$

..........(10)

$$K^{*}=f(k)-c-(s+n)k$$

افترض أن عدد السكان ثابت $\alpha=1$

$$f(k)=A\ KL^{B}\ ....(11)$$

σ: نسبة انخفاض رأس المال .

وحسب شروط هاملتون:

$$M=c^{1-\sigma}e^{-pt}+\lambda\ (f(k))-c-{}^{\varphi}k$$

.........(12)

و تستعمل تقنيات لمراقبة المثلى من أجل التعظيم داخل الزمن *Inter Temporelle*، و نحصل على معدل النمو للمجتمع كما يلي:

$$g_{0=c^{*}/c=r(AL^{B}-\varphi}-P)$$

..........(13)

و معدل النمو لكل رأس مال هو:

$$K^{*}/k=AL^{B}-c/k-{}^{\varphi}$$

..............(14)

و نفس الطريقة تؤد بنا إلى حساب معدل النمو غير المركز وهو:

$$g_{e}=c^{*}/c={}^{\varphi}[\ (1-B)AL^{B}-\varphi-P]$$

................(15)

يتضح أن $g_e > g_0$ و هذا باعتبار أن الأعوان لا تأخذ بعين الاعتبار قراراتها الفردية الخارجية المتسببة من طرف مساهمة رأس المال الإجمالي.

المبحث الثالث - قياس النمو و أهمية التحليله:

المطلب الأول - قياس النمو:

يقتضي النمو الإقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

أ-الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو مايصطلح على تسميته معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ومايعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولاتأخذ بعين الإعتبار أثر التضخم.

كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لايمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالباً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

ب-الدخل الفردي : تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان- ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، اي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادةماينفقه. لنفس المقدار- أي دولار واحد- ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً وفق أكبر قدرة شرائية .

2-3-2- أهمية تحليل النمو الإقتصادي.

نعني بأهمية تحليل النمو الإقتصادي مايحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن:

أ-بالنسبة للأفراد: إن النمو الإقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة وبالتالي فإن النمو الإقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة. كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

ب-بالنسبة للدولة: إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد و الساهرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبمأن النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها مهاتها

المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع. كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناءاً على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

ج-**تكاليف النمو الإقتصادي:** إن النمو الإقتصادي يقتضي الإستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج والموارد الطبيعية وينتج عن ذلك بعض الأضرار مرتبطة بالموارد الطبيعية وكذا أضرار تمس ببعض الطبقات الإجتماعية.

ج-1-**الأضرار المرتبطة بالموارد الطبيعية والمحيط**: وتتمثل أساسًا في الإزدحام والتلوث وتشويه المناظر الطبيعية وكذلك إستنزاف الثروات الباطنية كالبترول والغاز وإستنزاف الغابات ومخلفات ذلك على البيئة.ج

ج-2-**التكاليف الإنسانية:** إن حدوث النمو الإقتصادي وتوسع النشاط الإقتصادي أدى ببعض الطبقات الإجتماعية إلى عدم مقدرتها على الصمود في وجه المنافسة مثل التجار الصغار والحرفيون والمزارعون الذين يعانون من الفقر نتيجة تهميشهم من جهة ومن جهة أخرى أن ربحية مشاريعهم نقصت نتيجة الإعتماد على طريقة الإنتاج الموسع، كل هذا يؤدي بنا إلى القول بوجوب مراقبة النمو الإقتصادي الفظ.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليلنا لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بكل من التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي ، و على وجه الخصوص تحليلنا لمسار التنظير الاقتصادي لهذين المفهومين و مختلف المفاهيم المرتبطة بهما نخلص إلى أن الاهتمام الكبير و البارز بقضية التنمية عموما ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية استجابة لمطالب المجتمعات المتحررة من الحركات الاستعمارية و التواقة إلى إعادة بناء نسيجها التنموي ، و بالمقابل أيضا اهتمت الدول الأخرى بتحقيق تطورات نوعية على صعيد التنمية الاقتصادية الشاملة.

تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوم شامل يتجاوز المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي الذي يعبر عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي ، فهي عملية تشمل التغير النوعي في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و قد تطور مفهومها ليرتبط بكل من التنمية البشرية و التي تعني مدى توفر معايير الرفاه الاجتماعي من حيث التعليم و الصحة و المشاركة السياسية ، و التنمية المستديمة التي تهتم بالمحال البيئي ومدى إحداث توافق بين احتياجات الجيل الحالي و الأجيال القادمة.

و بالنسبة للنظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي فهي أيضا خضعت لظروف الزمان و المكان و متطلبات تحقيق التنمية ، و من النظريات التي تناولت موضوع تحقيق النمو الاقتصادي نجد نظرية النمو عند المفكرين الكلاسيك و تحديدا آدم سميث و دافيد ريكاردو و روبرت مالتوس و الذين يشتركون في فكرة التحليل الجزئي المرتبط بالقطاعات الإنتاجية و خاصة الزراعة و الربط بالزيادة السكانية ، هذا بالإضافة إلى نظرية النمو الكلاسيكية المحدثة (النيو كلاسيكية) التي تربط النمو الاقتصادي أساسا بالادخار و التقدم التكنولوجي و عملية تكوين رأس المال ، ثم ظهرت النظرية الكترية للنمو المتميزة بالتحليل الكلي أو التجميعي و فكرة الطلب الفعال الذي يخلق العرض و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال القوانين و التشريعات و تحقيق التوازنات في الأسواق ، و أخيرا ظهرت نظرية النمو الجديدة) النمو الداخلي (التي اهتمت بالعوامل غير التقليدية المحركة للنمو الاقتصادي مثل رأس المال البشري و الإنفاق الحكومي و النظم السياسية.

الفصل الثالث ـــ دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

الفترة 2005-2015

تمهيد الفصل:

بعد الدراسة النظرية لوكالات دعم المؤسسات و برنامجها ، سنحاول في هذا الفصل التطبيقي تقديم برنامج وكالة من الوكالات التي درسناها في الجانب النظري و نخص الذكر الوكالة الوطنية للتامين على البطالة لولاية مستغانم ،حيث سنقوم بدراسة قياسية تحليلية للمعطيات التي تحصلنا عليه في اطار التربص الذي قمنا به على مستوى هذه الوكالة .

بحيث سوف نختبر في هذه الدراسة القياسية الى مدى ما حققته هذه الوكالة فيما يخص برنامجها الذي يقوم على استحداث النشاطات الاقتصادية قصد الزيادة في النمو الاقتصادي و كذا القضاء على البطالة ، وذلك عن طريق التمويل .

حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين :

الأول نظري نتكلم فيه عن هذه الوكالة و برنامجها .

و الثاني سوف نجري الدراسة القياسية ،باستعمال النموذج الخطي المتعدد للحصول على نموذج يمكن التنبؤ به في المستقبل .

المبحث الأول: ماهية الصندوق الوطني للتامين على البطالة:

المبحث الاول:عموميات حول الصندوق الوطني للتامين على البطالة:

في اطار السياسة الوطنية لمكافحة البطالة و ترقية النشاطات المدرة للثروات ، ابيط بالطندوق الوطني للتامين على البطالة مهمة تسيير جهاز دعم احداث نشاطات الانتاج و الخدمات الموجهة الى البطالين البالغين من العمر 30 و50 سنة ،تخدم كافة نشاطات الانتاج و الخدمات باستثناء نشاط اعادة البيع دون تحويل المنتوج ، وكذا النشاطات المستحدثة في قطاعات الفلاحة و الصيد البحري و الري ،و المنطق المدعمة الاكثر هي ولايات الجنوب و الهضاب العليا.

1-شروط الصندوق للدعم :يخص ذات الجهاز كل شخص ...

1-1-أن يبلغ من العمر ما بين 30 و 50 سنة

1-2-أن يكون من جنسية جزائرية.

1-3-أن لا يكون شاغلا منصب عمل مأجور أو يمارس نشاط لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة.

1-4-أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب شغل أو أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

1-5-أن يتمتع بمؤهل مهني و/أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.

1-6-تقديم مساهمة شخصية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه.

1-7-أن لا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاط.

2-.صيغ التمويل الممنوحة من طرف الصندوق:

يمول المشروع الذي تصل قيمته الى 10 ملايين دينار جزائري من طرف ثلاثة مصادر.

2-1-البطال صاحب المشروع:بمساهمة نقدية او عينية.

2-2-الصندوق الوطني للتامين على البطالة:بسلفة غير مكافاة (واجبة السداد بدون فوائد).

2-3-البنك:بقرض مخفض الفوائد.

*يوجد مستويان لتمويل المشروع (حسب المبلغ المالي للاستثمار):

المستوى الأول : كلفة الاستثمار تقل أو تساوي خمسة (5) ملايين دينار.

قرض بنكي	القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة	المساهمة الشخصية
70 %	29 %	1 %

المستوى الثاني : كلفة الاستثمار تتجاوز خمسة (5) ملايين دينار وتقل أو تساوي عشرة (10) ملايين دينار.

قرض بنكي	القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة	المساهمة الشخصية
70 %	28 %	% 2

هناك أنواع أخرى من القروض غير مكافئة تسمى بالإضافية يمكن ايضا منحها للشباب المقاول عند الضرورة(التمويل الثلاثي)،ويكون فقط في مرحلة الانشاء وذلك حسب :

- قرض إضافي بدون فائدة بقيمة 500.000 دج قابل للتعويض لاقتناء ورشات متنقلة (موجه لحاملي شهادات التكوين المهني) لممارسة نشاطاتهم ترصيص،كهرباء،العمارات،التسخين،التبريد،الزجاج،دهن العمارات،ميكانيك السيارات،

أ) قرض إضافي بدون فائدة بقيمة 500.000 دج قابل للتعويض للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث الانشطة المزمعة، باستثناء(النشاطات غير المقيمة أو المكاتب الجماعية).

ب) قرض بدون فائدة إضافي يمكن أن يصل إلى 1.000.000 دج قابل للتعويض لفائدة حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية ومساعدي القضاء والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة الخاصة بقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

• تخفيض نسبة الفوائد البنكية 100% (التمويل الثلاثي).

ملاحظة :

* القروض غير المكافئة الإضافية الممنوحة تكون على عاتق ميزانية الدولة.

* هذه القروض الثلاثة غير المكافئة الإضافية غير المتراكمة تمنح فقط في مرحلة إنشاء النشاط.

استثمار التوسيع :

ان الشاب المقاول الذي ينشىء مؤسسته المصغرة عن طريق جهاز الصندوق الوطني للتامين على البطالة، لتمكينه من توسيع قدراته الإنتاجية في نفس النشاط أو في نشاط مرتبط.

❖ **ما هي شروط التأهيل للتوسيع؟**

للاستفادة من توسيع المؤسسة المصغرة،يجب أن تتوفر في الشاب المقاول البطال الشروط التالية :

- تسديد القرض البنكي في حدود 70٪ على الأقل إن كان المبلغ المطلوب يكون أمام نفس البنك.
- التسديد الكلي للقرض البنكي في حالة تغيير البنك أو صيغة التمويل، من الثلاثي إلى الثنائي.
- التسديد في حدود 70٪ من القرض غير المكافأ في حالة التمويل الثنائي.
- التسديد المنتظم لاستحقاقات القرض غير المكافأ.
- تصريح بالوجود لثلاث (3) سنوات من الاستغلال (في المناطق العادية) وستة (6) سنوات (في المناطق الخاصة).
- توفر الحصائل الجبائية التي تبين التطور الإيجابي للمؤسسة المصغرة.

❖ **ما هي صيغ التمويل المقترحة في إطار التوسيع؟**

إن صيغ التمويل مشابهة للتي نجدها في إطار الإنشاء الأولي، في البنية أو الهيئة والكلفة.

❖ **ما هي الإعانات والامتيازات الممنوحة؟**

تطبق نفس الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة بعنوان إحداث المؤسسة المصغرة، على توسيع قدرات الإنتاج، ماعدا الإعانات الثلاثة الإضافية : المكاتب الجماعية والإيجار والورشات المتنقلة

3- الامتيازات الممنوحة :

3-1-خلال مرحلة إنجاز الاستثمار :

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للاكتسابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات .

3-2- خلال فترة الاستغلال : هناك امتيازات ضريبية ممنوحة للمؤسساتكم المصغرة لمدة ثلاثة سنوات(03) ابتداء من انطلاق نشاطكم.

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة "3 سنوات ، 6 سنوات او 10 سنوات" حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ انجازها.

- إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU ، لمدة " 3 سنوات ، 6 سنوات او 10 سنوات "حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ استغلالها.
- 5/° للنشاطات المنتجة و بيع الاملاك،و 12 /° للنشاطات الأخرى.
- عندما تخلق المؤسسة المصغرة على الأقل ثلاثة (3) مناصب عمل في فتر غير محددة المدة، تمدد فترة الاعفاء لسنتين (2).
- الإعفاء من كفالة حسن التنفيذ عندما يتعلق موضوع المؤسسة المصغرة بالإطعام في المنشات الثقافية.
- الإعفاء من الضريبة العقارية على البناءات و البناءات الإضافية تمتد الى 10 سنوات ان كان ذلك النشاط في الجنوب،و6 سنوات بالنسبة للنشاطات الموجودة في الهضاب العليا.

غير أن المستثمرين - الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة - يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 50 %، من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والمقدر

10000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية ، مهما يكن رقم الاعمال المحقق. • تخفيض بنسبة 100% من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الإستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاطات.

- الاستفادة من تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء، وذلك خلال الثلاث "3" سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي :

- 70 % بالنسبة للسنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
- 50 %بالنسبة للسنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
- 25 % بالنسبة للسنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.
-

ملاحظة :

فيما يخص شروط قابلية الاعتماد لدى الصندوق الوطني للتامين على البطالة، الوثائق المطلوبة(في الملف)، دخول القرض البنكي حيز التنفيذ،أنواع المساعدات الممنوحة، آجال دراسة والحصول على القرض،الضمانات المطلوبة وامتيازات جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة : مراجعة البطاقة أعلاه، المقدمة للجهاز رغم تشغيل الشباب ANSEJ.

المطلب الثاني :المراحل المتبعة من طرف الصندوق الوطني للتامين على البطالة

يتلخص المسار في المراحل التالية:

1-التسجيل بصفة طالب للشغل :يتم هذا التسجيل لدى الوكالة المحلية للتشغيل (ANEM).

2-إيداع ملف الترشح :يودع الملف كاملا لدى الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتامين على البطالة المتكون مما يلي :

2-1-مستخرج من شهادة الميلاد رقم 12.

2-2-نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية.

2-3-صورة شمسية.

2-4-شهادة الإقامة.

2-5-شهادة التسجيل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل، (بالنسبة للمستفيدين من نظام تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تسلمهم الوكالة الولائية المعنية شهادة تقاضي تعويضات التأمين عن البطالة).
2-6-تصريح شرفي يثبت أن البطال (نموذج الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة) .

2-7- يمارس أي نشاط مأجور (يتأكد عون من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من عدم إنتسابه لصندوق التأمينات الإجتماعية).

2-8-لا يمارس نشاط لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة.
2-9-لم يستفيد من قبل من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاط.
2-10-يتعهد بالمساهمة في تمويل مشروعه (المساهمة الشخصية).
2-11-شهادة أو أيه وثيقة تثبت مستوى المؤهل المهنية ذات الصلة بالنشاط المرغوب القيام به، مسلمة من طرف أي هيئة عمومية أو خاصة (شهادة عمل أو شهادة تكوين...إلخ).
2-12-بطاقة وصفية (نموذج الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة).

3-**المرافقة الشخصية (CNAC)**:يرافق صاحب المشروع مستشار او منشط يقوم بتقديمه جميع الاستشارات اللازمة لدراسة و تركيب و انجاز و بعث المشروع.

4- **دراسة المشروع** : يودع الملف من طرف الشاب المقاول في الفرع المحلي للصندوق الوطني للتامين على البطالة الذي يتحقق من مطابقته، وتسليمه لجنة الدراسة والانتفاء والتمويل،ثم يسلم وصل إيداع للبطال المقاول.

من يعتمد؟

تقوم لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل للفرع المحلي للصندوق الوطني للتامين على البطالة بدراسة المشاريع الاستثمارية للبطالين المقاولين.

يعرض الشاب او الشباب البطال المقاول مشاريعهم الاستثمارية أمام اللجنة،التي تقوم بدراسة وتكوين راي حول ملائمة ،استمرارية وتمويل المشروع الاستثماري.

4-1-إن الملفات المقبولة من طرف اللجنة يتم بموجبها اعداد شهادة قابلية الاعتماد والتمويل في اجل لا يتعدى ثلاثة (3) أيام، تمنح من طرف الوكالة المحلية للصندوق الوطني للتامين على البطالة وتسلم للمعني بالامر.

4-2-تم تعيين لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع الاستثمارية بقرار من الوزير المكلف بالعمل والتشغيل لمدة ثلاثة (3) سنوات قابلة للتجديد.

تتكون اللجنة من :

1. ممثل عن الوالي.
2. ممثل عن مديرية التشغيل للولاية.
3. ممثل عن فرع الولاية للمركز الوطني للسجل التجاري.
4. ممثل عن مديرية ضرائب الولاية.
5. رئيس الوكالة الولائية للتشغيل.
6. مستشار منشط للصندوق الوطني للتامين-عن البطالة مكلف بمرافقة الشاب أو الشباب البطال.
7. ممثلين عن البنوك المعنية يشاركون دون الإخلال بأحكام المادة 23 أدناه.
8. ممثل عن المصالح المالية للمديريات الجهوية للصندوق الوطني للتامين-عن البطالة.
9. ممثل عن الغرفة المهنية المعنية.

4-3-تعود رئاسة لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل إلى مدير الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتامين عن البطالة .

4-4 تجتمع اللجنة في دورة عادية كل خمسة عشرة (15) يوما،بناء على طلب استدعاء من رئيسها.ويمكنها الاجتماع في دورة غير عادية بطلب من رئيسها.

هل هناك طريقة للطعن؟

عند دراسة ملف المشروع الاستثماري للشاب المقاول، فان دراسته تؤجل من طرف اللجنة لتكملة المعلومات، فعلى الصندوق الوطني للتامين عن البطالة إبلاغ القرار للبطال المقاول في اجل لا يتعدى ثلاثة(3) أيام.

بعد رفع التحفظات عن البطال المقاول، يتم تسليمه شهادة قابلية الاعتماد والتمويل طبقا للشروط المحددة.

❖ **إجراءات استثنائية :**

*** بالنسبة للمرشحين :**

- يمكن للأشخاص المؤهلين للجهاز المبادرة بمشاريعهم بصفة فردية أو جماعية.
- يكون المشروع المبادر به بصفة جماعية موضوع قرض واحد فقط.
- تقدم المساهمة المالية لصاحب أو لأصحاب المشاريع نقدا أو عينا.
- في حالة إحداث مؤسسة جماعية، تتضمن هذه الأخيرة مسير وشركاء.
- يجب أن يستوفي الشركاء نفس شروط تأهيل المسير.

*** بالنسبة للمشروع :**

- لا تمول سوى نشاطات إنتاج السلع والخدمات.
- يحصل بصفة أكثر عند إقتناء التجهيزات.
- يرتكز إختيار النشاط على تثمين خبرة صاحب أو أصحاب المشاريع وكذا فرص الإستثمار المتوفرة في السوق المحلي.

5-تسجيل النشاط لدى المركز الوطني للسجل التجاري او الغرفة المهنية.

6-الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان مخاطر قروض البطالين ذوي المشاريع :اثر دفع مستحقات الاشتراك ،يسلم لصاحب المشروع شهادة الانخراط التي ترفق بالملف البنكي لتكون بمثابة وثيقة مثبة لضمان مخاطر الاستثمار ،وهي احدى التزامات تحرير القرض البنكي .

7) ايداع طلب القرض لدى البنك :يتعين على البنك تبليغ قراره لصاحب المشروع و اعلام الصندوق الوطني للتامين على البطالة في اجل اقصاه شهرين.

8)تكوين ذوي المشاريع في مجال تسيير المؤسسة.

9)انجاز المشروع:بعد تسديد مبلغ المساهمة الشخصية و عغقب تحرير القرض،يرافق الصندوف صاحب المشروع و يواصل دعمه لاجل تجسيد مشروعه و بعث مؤسسته.

10)المتابعة بعد احداث النشاط : في مرحلة استغلال النشاط و يستفيد صاحب المشروع من كتابعة المستشار او المنشط طيلة السنوات الثلاث الاولى.

المبحث الثاني :دراسة وصفية وقياسية حول CNAC

المطلب الأول :الدراسة الوصفية

بعد التربص الذي قمنا على مستوى الوكالة الوطنية للتامين على البطالة لولاية مستغانم ،تحصلنا على المعلومات و التي تتلخص في برنامج هذه الأخيرة على إنشاء المؤسسات الاقتصادية من خلال التمويل المالي قصد خلق مناصب من العمل .

حيث توصلنا خلال فترة التربص إلى المعطيات التالية:

الجدول رقم (3-1) :عدد االمؤسسات المنشاة و مناصب العمل مقابل المبالغ المالية الموجهة للاستثمار.

obs	Y	X1	X2
2005	14.438	120	141
2006	10.801	70	98
2007	12.108	82	121
2008	13.615	90	130
2009	45.072	180	267
2010	52.881	242	352
2011	373.478	388	845
2012	676.955	803	964
2013	619.84	664	1214
2014	399.26	407	828
2015	441.508	446	965

المصدر: الوكالة الوطنية للتامين على البطالة لولاية مستغانم

حيث ان :

Y: المبالغ المالية الموجهة للاستثمار (الوحدة 10^6*y دينار جزائري).

X1: عدد المؤسسات المنشأة.

X2: عدد مناصب العمل .

الشكل رقم(03-1): تطور عدد المؤسسات مع عدد مناصب العمل

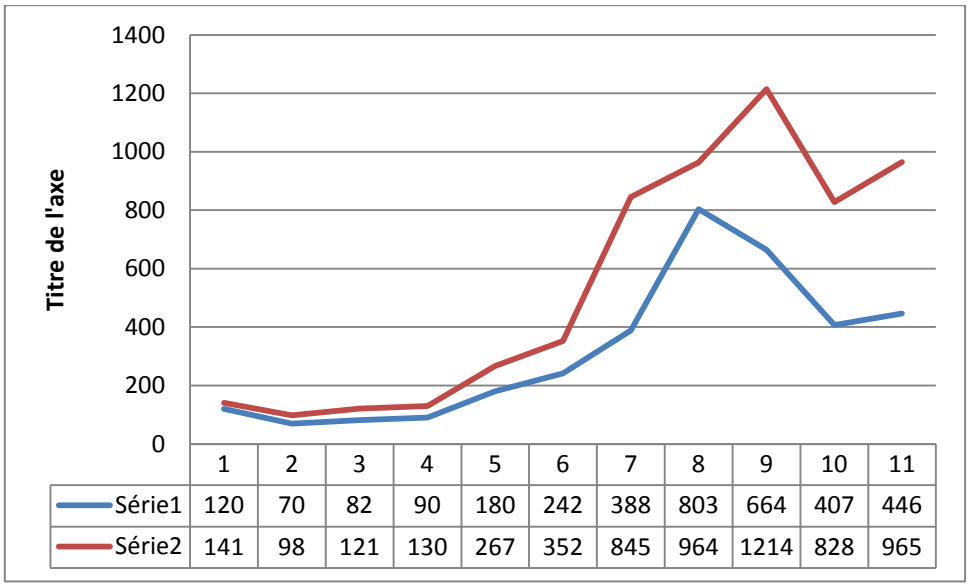

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
Série1	120	70	82	90	180	242	388	803	664	407	446
Série2	141	98	121	130	267	352	845	964	1214	828	965

المصدر :من اعداد الطالب باستخدام معطيات الجدول رقم (3-1)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03-1) انه توجد علاقة طردية بين عدد المؤسسات النشاة و عدد مناصب العمل ،بحيث يزداد ويتناقص عدد مناصب العمل وفق عدد المؤسسات المنشاة .

هذا يدل أن الحكومة الجزائرية اتخذت إستراتجية محكمة فيما يخص برنامجها في إنشاء هذة الوكالات المدعمة لانشاء المؤسسات الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني وخلق القيمة المضافة و كذا الحد من نسبة البطالة .

الشكل رقم(3-2) :تطور الغلاف المالي

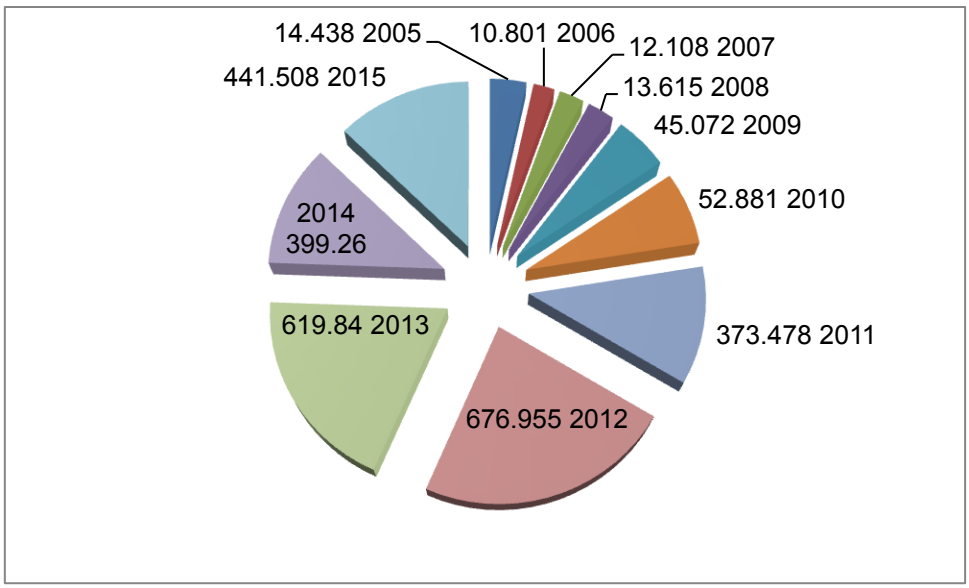

المصدر:من اعداد الطالب باستخدام معطيات الجدول رقم (3-1)

نلاحظ من خلال الشكل رقم 02 ان في الفترة الممتدة من 2005-2010 تطور بطئ وهذا راجع كون الوكالة بدأت حينئذ في تجسيد مخطط الحكومة في دعم التنمية الاقتصادية و كيفية انشاء المؤسسات الاقتصادية للقضاء على البطالة .

إلا أن الفترة ما بين 2010-2015 عرفت تطور واسع و هذا راجع الى سياسة الدولة في بعث النشاط الاقتصادي في مختلف النشاطات لزيادة النمو الاقتصادي و خلق مناصب شغل مع وجود السيولة المالية المتوفرة بكثرة .

المطلب الثاني :الدراسة القياسية

نهدف من خلال الدراسة القياسية التوصل الى انشاء نموذج اقتصادي وفق المعطيات التي بحوزتنا ،و تحليل هذه المتغيرات وفق الاقتصاد القياسي الذي يربط بين الاحصائيات الرياضية و النظرية الاقتصادية حيث سوف تعتمد في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى لانها تعطي مقدرات غير متحيزة .

1- تقدير النموذج :

1-1- شكل انتشار معالم النموذج:

الشكل رقم (3-3-) : انتشار معالم النموذج

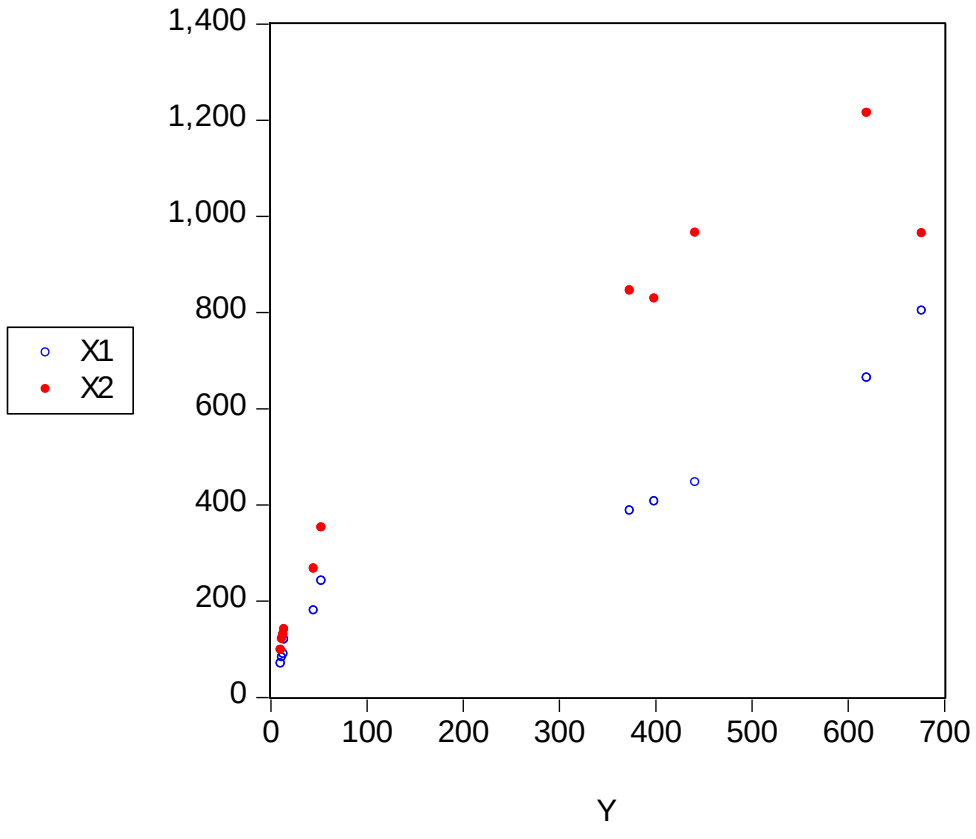

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-1) باستخدام برنامج Eviews

من خلال الشكل رقم03 نلاحظ ان انتشار معالم النموذج يعبر عن وجود علاقة خطية طردية بين y و x1x2 .

2-1- تقدير النموذج : النموذج يكون على الصيغة الرياضية التالية:

$$Y= B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + £_i$$

الجدول رقم (3-2) : تقدير معالم النموذج

DependentVariable: Y

Method: Least Squares

Date: 04/26/17 Time: 10:30

Sample: 2005 2015

Includedobservations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.611525	0.140241	4.360531	0.0024
X2	0.270424	0.082160	3.291439	0.0110
C	-97.97720	21.53915	-4.548797	0.0019

R-squared	0.979539	Meandependent var	241.8142
Adjusted R-squared	0.974424	S.D. dependent var	264.3035
S.E. of regression	42.26868	Akaike info criterion	10.55297
Sumsquaredresid	14293.13	Schwarz criterion	10.66149
Log likelihood	-55.04134	Hannan-Quinn criter.	10.48457
F-statistic	191.4963	Durbin-Watson stat	1.516765
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-1) باستخدام برنامج Eviews

$$Y = -97.97 + 0.61\,x_1 + 0.27\,x_2$$

T/ 0.0110 0.0019 0.0024

R^2=0.97 N=11 F=191.49

DW=1.51 prob=0.0000

DW: إحصائية ديربين واتسون Durbin Watson

R^2: معامل التحديد

N: عدد المشاهدات

prob : احتمال الخطأ

F: إحصائية فيشر

T: قيم إحصائية

1-3-التحليل الاحصائي :

1-3-1-اختبار معنوية المعالم الاحضائية:

1-3-1-1-اختبار معنوية B_0 :

الفرضية:

H_0 :B_0=0 المعلمة ليس لها معنوية احصائية

H_1:$B_0 \neq 0$ المعلمة لها معنوية احصائية

بما أن : احتمال فيشر للمعلمة B_0 يساوي 0.0019 اقل من 0.05 فاننا نرفض الفرضية المعدومة و نقبل الفرضية البديلة .

و منه المعلمة لها معنوية إحصائية ، اي ان لها تأثير على المتغير التابع Y.

1-3-1-2-اختبار معنوية B_1:

الفرضية:

$H_0 : B_1=0$ المعلمة ليس لها معنوية احصائية

$H_1: B_1 \neq 0$ المعلمة لها معنوية احصائية

بما ان : احتمال فيشر للمعلمة B_1 يساوي 0.0024 اقل من 0.05 فاننا نرفض الفرضية المعدومة و نقبل الفرضية البديلة .

و منه المعلمة لها معنوية إحصائية ، أي أن لها تأثير على المتغير التابع Y.

1-3-1-3-اختبار معنوية B_2:

الفرضية:

$H_0 : B_2=0$ المعلمة ليس لها معنوية احصائية

$H_1: B_2 \neq 0$ المعلمة لها معنوية احصائية

بما ان : احتمال فيشر للمعلمة B_2 يساوي 0.0110 اقل من 0.05 فاننا نرفض الفرضية المعدومة و نقبل الفرضية البديلة .

و منه المعلمة لها معنوية إحصائية ، اي ان لها تأثير على المتغير التابع Y.

1-3-1-4-اختبار المعنوية الكلية للنموذج :

الفرضية:

$H_0 : B_0 = B_1 = B_2$

$H_1: B_0 \neq 0$ OU $B_1 \neq 0$ OU $B_2 \neq 0$

بما ان : احتمال فيشر للنموذج ككل يساوي0.0000 اقل من 0.05 فاننا نرفض الفرضية المعدومة و نقبل الفرضية البديلة .

و بالتالي النموذج له معنوية كلية .

وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجمعة لها القدرة التفسيرية للمتغير التابع.

1-4-التحليل الاقتصادي :

1- و نخص هنا الذكر التكلم عن معامل التحديد R^2 و الذي يساوي في هذه الحالة 0.97 .

هذا يعني ان نسبة 97 % للمتغير التابع Y سببها التغير في المتغيرين المستقلين X1 X2 .

أي أن : هناك ارتباط قوي بين المبلغ المستثمر و المتغيرين المستقلين .

1- إشارة المتغيرين المستقيلين جاءت موجبة ،فهي موافقة للنظرية الاقتصادية.

2- أي ان عندما عدد المؤسسات المنشاة تزيد بوحدة واحدة فان المبلغ المستثر لابد ان يزيد بـ 0.61 وحدة مع ثبات عدد مناصب العمل .

وكذلك نفس التفسير بالنسبة لعدد مناصب الشغل عندما تزيد بوحدة واحدة فان المبلغ المستثمر يزيد بـ 0.27 وحدة.

كل هذا التحليل جاء مفسر للنظرية الاقتصادية من المنطق ان لو اردنا الزيادة في خلق المناصب العمل و القضاء على البطالة لابد من الزيادة في خلق المؤسسات الاقتصادية و التي هي الاخيرة لابد على الحكومة من النظر من جهة التمويل لها .

وكل هذا راجع الى التحليل الذي وصلنا اليه في معامل التحديد الذي يشير ان 97% من التغيرات التي تحصل في المبلغ التمويل راجعة الى عدد المؤسسات المنشاة و عدد مناصب العمل .

1-5-التحليل القياسي :

1-5-1-اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء :

الجدول رقم (3-3) : الارتباط الذاتي للاخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.964175	Prob. F(2,6)	0.2207
Obs*R-squared	4.352370	Prob. Chi-Square(2)	0.1135

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 04/26/17 Time: 11:03

Sample: 2005 2015

Included observations: 11

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.238812	0.175941	-1.357339	0.2235
X2	0.098456	0.088920	1.107240	0.3106
C	20.46645	22.98453	0.890445	0.4075
RESID(-1)	0.508355	0.357527	1.421866	0.2049
RESID(-2)	-0.939437	0.516704	-1.818133	0.1189

R-squared	0.395670	Mean dependent var	-2.84E-14
Adjusted R-squared	-0.007217	S.D. dependent var	37.80625
S.E. of regression	37.94243	Akaike info criterion	10.41297
Sum squared resid	8637.766	Schwarz criterion	10.59383
Log likelihood	-52.27135	Hannan-Quinn criter.	10.29896
F-statistic	0.982088	Durbin-Watson stat	2.332624
Prob(F-statistic)	0.482695		

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-1) باستخدام برنامج Eviews

الفرضية:

H_0:p=0 لايوجد ارتباط ذاتي للأخطاء

H_1: p ≠ 0 p0> ou p<0 يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء

من الشكل رقم 03 نلاحظ ان prob LM=0.113 اكبر من 0.05 فإننا نقبل الفرضية الصفرية .

و منه نقول أن لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء .

LM : مؤشر في الاقتصاد القياسي .

1-5-2-اختبار تجانس تباين الاخطاء :

الجدول رقم (3-4) : تجانس تباين الاخطاء

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.452622	Prob. F(2,8)	0.6513
Obs*R-squared	1.118182	Prob. Chi-Square(2)	0.5717
Scaled explained SS	0.960855	Prob. Chi-Square(2)	0.6185

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 04/26/17 Time: 11:05

Sample: 2005 2015

Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

C	1964.702	1070.311	1.835637	0.1037
X1^2	0.001513	0.006984	0.216604	0.8339
X2^2	-0.001990	0.002831	-0.702822	0.5021

R-squared	0.101653	Mean dependent var	1299.375
Adjusted R-squared	-0.122934	S.D. dependent var	2456.526
S.E. of regression	2603.145	Akaike info criterion	18.79383
Sum squared resid	54210931	Schwarz criterion	18.90235
Log likelihood	-100.3661	Hannan-Quinn criter.	18.72542
F-statistic	0.452622	Durbin-Watson stat	2.061460
Prob(F-statistic)	0.651293		

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (1-3) باستخدام برنامج Eviews

الفرضية:

$H_0: \sigma_1^2 = \sigma_1^2 = \sigma_1^2$ يوجد تجانس بين الاخطاء

$H_1: \sigma_1^2 \neq \sigma_1^2 \neq \sigma^2_1$ لايوجد تجانس بين الاخطاء

من الشكل رقم 04 نلاحظ ان LM=0.571 prob اكبر من 0.05 فإننا نقبل الفرضية الصفرية .

و منه نقول أن يوجد تجانس ما بين الأخطاء.

1-5-3-اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء :

الشكل رقم (3-4) : المدرج التكراري للاخطاء العشوائية

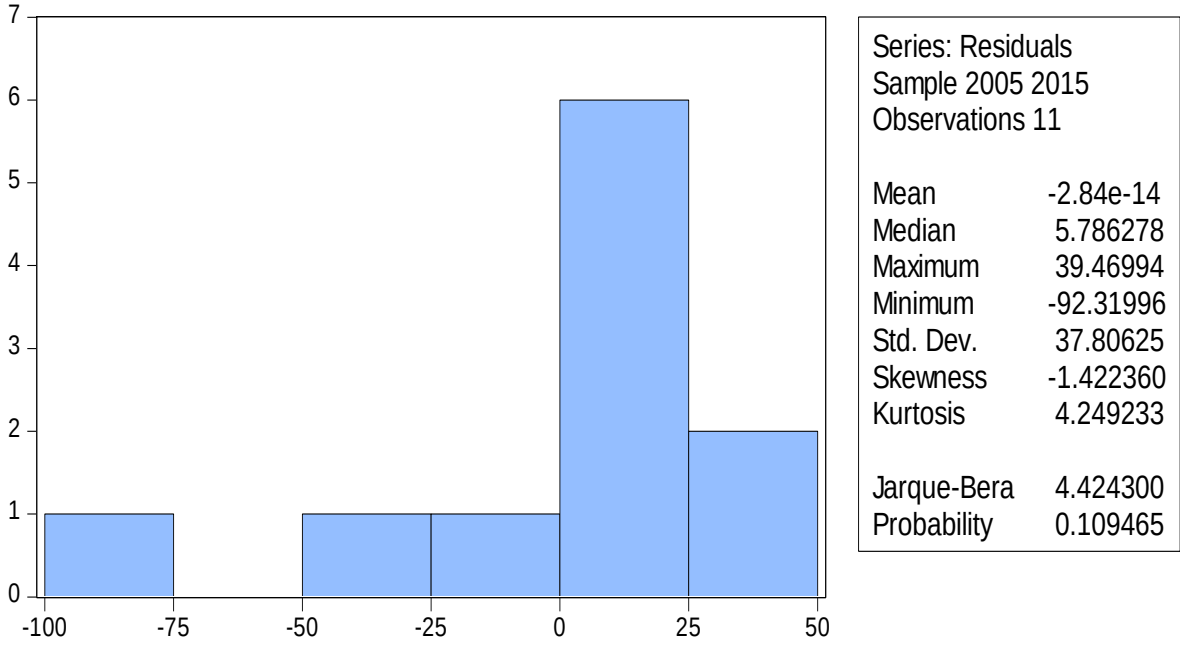

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-1) باستخدام برنامج Eviews

الفرضية:

H_0: الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي

H_1: الأخطاءلا تتبع التوزيع الطبيعي

من الشكل رقم 05 نلاحظ ان Jarque –Bera تساوي. 4.424

و prob =0.10 اكبر من 0.05.

و منه نقبل الفرضية الصفرية

اذن : الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي .

6-1-مقدرة النموذج على التنبؤ:

بما أن النموذج صالح من الناحية الإحصائية و الناحية الاقتصادية و الناحية القياسية فاننا يمكننا التنبؤ به في المستقبل و هذا بعد إجراء اختبار Theil .

الشكل رقم (3-5) : منحى يمثل اختبار Theil .

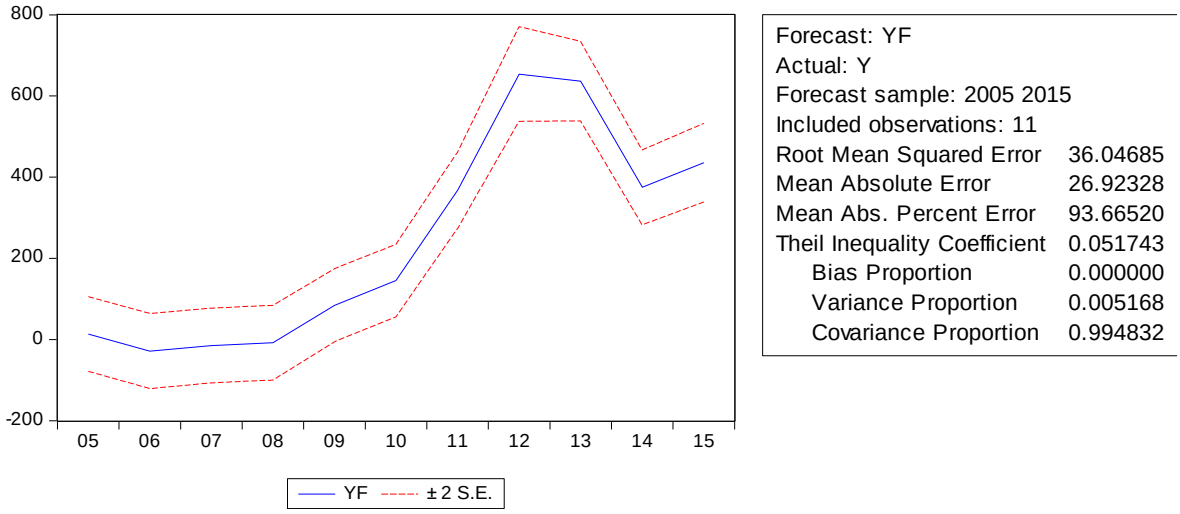

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-1) باستخدام برنامج Eviews

من خلال الشكل نلاحظ ان **Theil** تساوي 0.05 تؤول الى الصفر.

ومنه يمكننا القول ان النمودج له القدرة على التبؤ به .

Theil:مؤشر في الاقتصاد القياسي .

خلاصة الفصل :

نظرا لاكتساب نموذج الانحدار الخطي المتعدد أهمية كبيرة كانت لنا الدافع لاستعماله كنموذج تطبيقي لمعرفة مدى تأثير كل من عدد المؤسسات المنشاة (الممولة) و عدد المناصب العمل ،على المبالغ المالية الموجهة للاستثمار ، وذلك بواسطة إجراء تقدير قياسي للمتغيرات المستقلة (عدد المؤسسات و عدد المناصب العمل) على المبالغ المالية الموجهة للاستثمار.

حيث توصلنا الى مدى فعالية النموذج المقترح إلى صحة أن الهيئات المدعمة للمؤسسات الاقتصادية لعبت دورا هاما في تجسيد برنامجها فيما يخص إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدافع هذه الأخيرة في خلق المناصب العمل و التقليل من البطالة، و كذا زيادة النمو الاقتصادي و خلق الثروة (القيمة المضافة).

و هذا كل ما تحصلنا عليه من خلال الدراسة القياسية للنموذج حيث وجدنا ان الحكومة كلما أعطت الفرصة لهيئات الدعم في مجال القوانين لترقية المؤسسات كلما كان لها الحافز في زيادة في إنشاء المؤسسات في شتى المجالات .

و منه ظهرت فعالية النموذج في إبراز المعطيات المتعلقة به،من خلال تأثير كل متغير في النموذج و إثبات معنوياته ، و بالتالي إعطاء نظرة استشرافية عن واقع هذه الهيئات المدعمة للمؤسسات في مجال برنامجها CNAC للنهوض بالاقتصاد الوطني .

الخاتمـــة العامـــة

إن دراستنا الخاصة بهذا الموضوع ،ركزت على هيئات دعم للمؤسسات الاقتصادية منذ الإصلاح الذي وصل إلى النظام الاقتصادي الجزائري منذ 1990 ،حيث أبدت الحكومة الجزائرية مجموعة من القوانين و التشريعات المنظمة لكيفية إيجاد الحل للازمة الاقتصادية في ظل النظام السياسي المتدهور،الذي خرج في المطاف إلى تبني اقتصاد السوق والذي بدوره يعتمد على الوسائل الخاصة لوسائل الإنتاج .

إلى أن لتجسيد هذه السياسة الاقتصادية لابد من استحداث هيئات تشرف على العملية ،وكانت الجزائر سباقة في هذا المجال للنهوض بالاقتصاد الوطني و الخروج من الأزمة.

بحيث ان الهيئات المشرفة على تنظيم كيفية إنشاء و خلق المؤسسات و جعل من السوق سوق منتظمة .

كل هذه القوانين و التشريعات جعلت من المؤسسات العمومية و الخاصة نوع من التحفيزات و المساواة في المعاملة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية .

هذه القوانين و التشريعات جعلت من السوق الجزائرية إن تغزو التحديات الاقتصادية الحديثة و التكيف مع الاقتصاد العالمي ،هذا ما جعل إلى خوصصة القطاعات العمومية للتغلب على اختلالات التوازن و تحقيق معدلات في النمو الاقتصادي .

رغم ان خوصصة القطاع العام إلا انه ما زال يشهد تعثرا في مجال الإصلاح الاقتصادي إلى يومنا هذا ،مما جعل الاقتصاد الوطني متذبذب .

مرورا إلى برامج هذه الهيئات المشرفة على الدعم و التمويل للمؤسسات الاقتصادية ،حيث درسنا فيها كل ما تستعمله هذه الأخيرة ،حتى يتسنى لها زيادة النمو الاقتصادي المرافق في زيادة القيمة المضافة ، وتحقيق التنمية الاقتصادية في شتى المجالات ،حيث كانت النتائج أن المؤسسات الاقتصادية مازالت تعاني عدة مشاكل من طرف هذه الهيئات خاصة التمويل ،الذي هو الأداة الأولى لبناء المؤسسة ،هذا ما جعل الحكومة في اخذ تدابير في مجال القوانين لترقية هذه المؤسسات و الوقوف معها حتى يمكنها الخروج من عراقيل البيروقراطية و المحسوبية .

هدفنا من الدراسة هو محاولة التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال النهوض بالقطاع الاقتصادي من خلال تجارب الدول المتقدمة ،حيث يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا مستقلا و متميزا عن باقي المؤسسات .و التأكيد الدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية

من خلال مساهمتها في التشغيل و خلق الثروة و القيمة المضافة و الاستثمارات من خلال آليات الدعم المرافقة لها .

من خلال الفرضيات التي اعتبرناها كإجابة على الإشكالية توصلنا إلى النتائج التالية:

- النمو الاقتصادي يتحقق بوجود عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية.
- زيادة المؤسسات الاقتصادية يتطلب وجود هيئات مشرفة عليها .
- المؤسسات الاقتصادية لها القدرة على خلق الثروة و توفير مناصب العمل مما يساعد من التقليل من حدة مشكيلتين البطالة و الفقر .
- إن الإجراءات التي تبنتها الجزائر في ظل النهوض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كانت غير كافية لمواجهة مشاكلها التي تعرقل تطورها المتسارع ، من أهمها التمويل .

أما الجانب التطبيقي من خلال الدراسة القياسية توصلنا الى ان التمويل يتأثر بمتغيرين هما :

- عدد المؤسسات المنشاة و التي هي بدورها تعبر عن خلق الثروة و زيادة القيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي (أي أن عدد المؤسسات الاقتصادية المنشاة من طرف الهيئات هو مؤشر للنمو الاقتصادي).
- عدد مناصب العمل و التي هي بدورها تسعى الحكومة الى الحد مكن ظاهرة البطالة (عدد مناصب العمل هو مؤشر للنمو الاقتصادي و الذي يعبر عنه نصيب الفرد من الدخل الإجمالي).

من خلال النموذج القياسي الذي وصلنا إليه تحصلنا على النتائج التالية :

- نلاحظ علاقة طردية بين عدد مناصب العمل و الكتلة المالية الموجهة للاستثمار ،حيث ان كلما أردنا الحصول على عدد اكبر من مناصب العمل لابد من تخصيص غلاف مالي معتبر.
- و نفس الشيء بالنسبة لعدد المؤسسات المنشاة هناك علاقة طردية بالنسبة للكتلة المالية الموجهة للاستثمار ،بحيث اذا أردنا زيادة من حجم المؤسسات لابد من اتخاذ القرارت من جهة التمويل لهذه المشاريع .

الإجراءات:

1. إعادة النظر فيما يخص قوانين ترقية المؤسسات الاقتصادية حتى تستطيع العمل في جو ملائم و تشجيع الاستثمار الأجنبي .
2. الاستفادة من التجارب الدولية في مجال دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تبني أفضل الوسائل و الأدوات التي أثبتت فاعليتها .

3. العمل على تقريب الإدارة من المستثمر أكثر فأكثر و تحقيق التنسيق الملائم بين مختلف مصالحها في مجال الاستثمار.

4- ضرورة الرفع من الحد الأقصى لحجم التمويل للوكالة ،لأنها تلعب دورا كبيرا في التقليل من البطالة و الرفع من حجم الاستثمار ،و هذا لتحفيز الشباب القيام بمشاريع تساهم في زيادة الناتج الداخلي الخام الذي بدوره يؤدي إلى النهوض بالاقتصاد الوطني .

5- جعل النظام المصرفي يتلائم و الاحتياجات الحالية و بتطوير أساليب و أدوات التمويل للمؤسسات المالية.

المراجع

1- الكتب والمؤلفات باللغة العربية :

- محمود علي الشرقاوي – النمو الاقتصادي و تحديات الواقع- الطبعة 2016م.

- جلال خشيب –النمو الاقتصادي .

- سحر عبد الرؤوف-عبير سفيان عبده –قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية- كلية التجارة –جامعة الاسكندرية.

- مجيد علي حسين ،عفاف عبد الجبار سعيد-الاقتصاد القياسي –دار وائل للطباعة و النشر – عمان 1998.

- اسماعيل شعباني –التنمية الاقتصادية –دار هومة الجزائر 1997 .

- بوعمرة احمد –اثر السياستين النقدية و المالية على النمو الاقتصادي- شعبة الاقتصاد جامعة تبسة 2016/2015 .

2- **المقالات و التقارير:**

-عبد الحميد برحومة ،طلال زغبة :مداخلة بعنوان دور المشروعات الصغيرة الممولة في ظل آليات تشغيل الشباب في القضاء على البطالة –المسيلة.

- البشير عبد الكريم- دحمان بوعلي سمير عنوان المداخلة : قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري-" جامعة الشلف -الجزائرص5.

- برنو نور الهدى ، بحث حول مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، المقدم من طرف المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتجية و السياسية و الاقتصادية ص19

3- الرسائل العلمية:

- المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها –اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية –جامعة الجزائر3 2014/2013.
- النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر – مذكرة ماستر اكاديمي –جامعة الوادي 2015/2014.
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة -دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير- البليدة جانفي 2006.
- اثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي –مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2015/2014
- أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006

4-القوانين و المراسيم :

- مرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 والمتعلق بدعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة، المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 10-156 المؤرخ في 20 جوان 2010 ، وبالمرسوم الرئاسي رقم 11-101 المؤرخ في 6 مارس 2011.

- المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 99-37 المؤرخ في 10 فيفري 1999 والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 3 جانفي 2004.

- المرسوم التنفيذي رقم 94-189 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق 6 جويلية 1994 الذي يحدد مدة التكفل بتعويض التأمين عن البطالة وكيفيات حساب ذلك.

- المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 3 جانفي 2004 الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 10-158 المؤرخ في 20 جوان 2010 والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 13-126 المؤرخ في 6 أفريل 2013وبالمرسوم التنفيذي رقم 13-254 المؤرخ في 2 جويلية 2013.

- المرسوم التنفيذي رقم 04-03 المؤرخ في 3 جانفي 2004 والمتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض البطالين ذوي المشاريع البالغين مابين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة وتحديد قانونه الأساسي.

- المرسوم التنفيذي رقم 10-129 المؤرخ في 29 أفريل 2010 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1999 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

- المرسوم التنفيذي رقم 11-104 المؤرخ في 6 مارس 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 3 جانفي سنة 2004 الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين مابين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة ومستوياتها.

- القرار المؤرخ في 15 جانفي 2011 الذي يحدد تنظيم وسير لجنة الإنتقاء والإعتماد والتمويل للوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكذا كيفيات معالجة ومضمون ملفات مشاريع الإستثمارات للبطالين ذوي المشاريع.

- القرار المؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 17 ماي 2012 الذي يحدد تنظيم وسير اللجنة الوطنية للطعن للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكذا كيفيات دراسة ومضمون ملفات الطعن المتعلقة بمشاريع الإستثمار للبطالين ذوي المشاريع.

5- المواقع الإلكترونية :

- www.ansej.dz
- www.cnac.dz
- www.andi.dz

ملخص:

مرت الجزائر منذ الاستقلال بعدة سياسات اقتصادية أدى بها إلى تغيير النظام الاقتصادي لها ،من الاشتراكي إلى الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

لهذا نسعى من خلال هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الهيئات المدعمة لإنشاء و تمويل المؤسسات الاقتصادية من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني ،وكذا تحقيق النمو الاقتصادي في شتى المجالات .

لهذا سوف نقوم بدراسة قياسية للوكالة الوطنية للتامين على البطالة لولاية مستغانم.

الكلمات المفتاحية :

وكالات دعم المؤسسات ،التشغيل،النمو الاقتصادي ، التمويل.

Résumé:

économiques qui les ont amenés au système économique a changé, d'un socialiste à un capitaliste qui est basé sur la propriété privée des moyens de production.

Pour cela, nous cherchons à travers cette étude pour faire la lumière sur les organismes subventionnés pour l'établissement et le financement des institutions économiques afin de promouvoir l'économie nationale, ainsi que la croissance économique dans divers domaines.

Pour cela, nous allons examiner le dossier de l'Agence nationale pour l'assurance-chômage pour l'Etat Mostaganem

Mots-clés:

Les institutions et les organismes de soutien, d'exploitation, la croissance économique, les finances.